



الجلسة العامة ٥٥

الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠، نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

- (ج) نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هدايت (إندونيسيا) افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.
- (د) البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تقرير الأمين العام (A/57/122) مشروع قرار (A/57/L.18)
- (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول وسط أفريقيا تقرير الأمين العام (A/57/266/Add.1 و A/57/266) مشروع قرار (A/57/L.25)
- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول وسط أفريقيا تقرير الأمين العام (A/57/119) مشروع قرار (A/57/L.22)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية
تقرير الأمين العام (A/57/358)
تقرير الأمين العام (A/57/267)
- (ح) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/57/375)
مشروع قرار (A/57/L.29)
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
تقرير الأمين العام (A/57/128)
مشروع قرار (A/57/L.38)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
تقرير الأمين العام (A/57/386)
مشروع قرار (A/57/L.32)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (A/57/576)
مشروع قرار (A/57/L.31)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
تقرير الأمين العام (A/57/217)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/57/351، A/57/351/Corr.1)
مشروع قرار (A/57/L.39)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
تقرير الأمين العام (A/57/267)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
تقرير الأمين العام (A/57/405)
مشروع قرار (A/57/L.28)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
تقرير الأمين العام (A/57/457)
مشروع قرار (A/57/L.21)
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية (A/57/255)
مشروع قرار (A/57/L.40)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/57/94، A/57/94/Add.1)
مشروع قرار (A/57/L.30)
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا
مشروع قرار (A/57/L.16)
- السيد كباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إذ أخذ بعين الاعتبار حد الوقت المقترح للإدلاء بالبيانات، وبالرغم من الأهمية الكبرى للتعاون بين الأمم المتحدة وكل

طريق قنوات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سيعود دائما بالفائدة على تعزيز حماية حقوق الإنسان في المنطقة.

وهناك مجال مزدهر آخر للتعاون، في رأينا، هو المجال الاقتصادي والاجتماعي. والتقرير يلاحظ وجود مستويات مختلفة من التبادل بين منظمة الدول الأمريكية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبين منظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا التعاون يمكن أن يشمل مناطق أخرى من أجل توحيد جهود مختلف المنظمات لتعزيز تحقيق أهداف الألفية بشأن القارة، وعلى وجه الخصوص في مجالي التنمية والقضاء على الفقر.

ويقدر بلدي أيضا تنوع التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة. ونأمل أن تعمق وتقوى هذه الأنشطة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، مما يعود بالفائدة أيضا على تنمية المنطقة.

ويرحب الوفد الأرجنتيني باتخاذ هذه الجمعية العامة للقرار ٣٢/٥٧، الذي يدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في عمل الجمعية العامة بصفة مراقب. ونحن نرى أن هذا الحدث التاريخي اعتراف صحيح بالعمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يستهدف ضمان أن يلتزم البرلمانيون في جميع أنحاء العالم بأنشطة المجتمع الدولي في مجالات مثل السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والمسائل الجنسانية.

ونحن نود أن نعرب عن ارتياحنا الكبير لانتخاب السيناتور سيرجيو بيز - فيردوغو، من شيلي، رئيسا لمجلس

واحد من الكيانات التسعة عشر التي ننظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، سأقصر في هذه المناسبة تعليقاتي على التعاون مع منظمة الدول الأمريكية، ومع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومع الاتحاد البرلماني الدولي، ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي للتعاون المستمر القائم بين هذه المنظمة ومنظمة الدول الأمريكية. والمعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره (الوثيقة A/57/267) تبين أن الأمم المتحدة لا تزال تقدم الدعم في هايتي لبعثة منظمة الدول الأمريكية الخاصة لتعزيز الديمقراطية في هايتي، وللمشاركة في اجتماعات فريق الأصدقاء. وبالمثل في غواتيمالا، لا يزال التعاون مستمرا بين بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ومختلف ممثلي منظمة الدول الأمريكية.

إن تبادل المعلومات بين المنظمتين فيما يتعلق بالاتجاه العام في القارة لا يزال هاما أيضا ويغطي الأزمات الحالية في مختلف بلدان المنطقة، بما فيها بلدي. ونحن نفهم أن الحوار والتعاون الحاليين بحاجة إلى تعزيز وتوسيع. ومنظمة الدول الأمريكية تؤدي دورا هاما في نصف الكرة الغربي في الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ومعرفتها بالمشاكل الإقليمية تجعلها في أحسن وضع لتمكين الأمم المتحدة من الاستفادة من خبرتها وقدرتها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي لها سمعة جيدة جدا في المنطقة، من الضروري أن تحقق تنسيقا أفضل مع الهيئات العالمية لمعاهدة حقوق الإنسان. ومن المستحسن أيضا لهذا التعاون أن يمتد إلى المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وذلك التنسيق وتحقيق الانسجام بين أنشطتهم، وهو ما بدأ يحدث، عن

وتود الأرجنتين قبل كل شيء، أن تؤكد مجددا التزامها القوي بترع السلاح والأمن الدولي، الأمر الذي يشكل أساسا جوهريا لبناء علاقة سلمية بناءة فيما بين الأمم ولتعزيز تنميتها.

وفي هذا السياق، يكتسب دور اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي كلفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتنفيذه، أهمية خاصة. إلا أنها مهمة صعبة تنطوي على تدمير ترسانات هائلة من هذه الأسلحة، وهذا يتطلب مساهمات مالية كبيرة. علاوة على أن توفر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي مطلوب أيضا لتحقيق الهدف الحيوي المتمثل في إضفاء الصفة العالمية على الاتفاقية.

ومن واجب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا أن تكفل الوفاء بهدف آخر من أهداف الاتفاقية، وهو عدم انتشار تلك الأسلحة. وهذه المهمة في كثير من الحالات تتمثل في الحيلولة دون تصنيع المواد الكيميائية المتوفرة على نطاق واسع والتي قد تكون مطلوبة لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية في بلداننا، ومنع استخدامها لأغراض غير سلمية. وهذه مهمة تكتسي أهمية خاصة في وقت يتعرض فيه المجتمع الدولي لتهديد ظاهرة الإرهاب التي ثبتت أنها مستعدة لاستعمال أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل لإشاعة الكراهية والدمار.

وبالمثل، توضح ديباجة الاتفاقية أن التقدم في المجال الكيميائي ينبغي قصر استخدامه على الأغراض التي تخدم مصلحة البشرية. وبالتالي، فإننا نؤكد على أهمية المهمة التي تضطلع بها تلك المنظمة، ونشدد مرة أخرى على أهمية التعاون الدولي لتمكين البلدان النامية من الحصول على الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة لمباشرة الأنشطة الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية.

الاتحاد البرلماني الدولي. والأرجنتين تفخر حقا إذ ترى السيناتور بيز يقود عمل الاتحاد، ونتمنى له كل النجاح.

خلال العام الماضي، لاحظنا التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. والبرلمانيون من جميع أنحاء العالم شاركوا في الأحداث المتوازية خلال اجتماعات الأمم المتحدة الهامة. وأيضا، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي، أظهر البرلمانيون اهتماما أكبر بحضور المناقشة العامة للجمعية العامة ومداومات لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وهنا الاجتماعات السنوية التي تعقد بين البرلمانيين الذين يحضرون المناقشة العامة وبين مسؤولي الأمم المتحدة الكبار لها هدف مزدوج يتمثل في زيادة وعي البرلمانيين بالمسائل محل المناقشة في الأمم المتحدة، وإقامة حوار مفتوح ببناء مع المنظمة.

ونحن نعتبر أيضا من الجدير بالملاحظة المناقشات التي تجرى خلال مؤتمر الاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وأيضا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المناقشات ولدت التزاما أقوى لدى البرلمانيين بإصدار التشريعات بما يتفق والالتزامات التي تقطعها الحكومات على نفسها في الساحة الدولية. ولتعزيز هذه الجهود ينشر الاتحاد ووكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة مجموعة من الكتيبات للبرلمانيين، بشكل مشترك. ونحن نأمل أن تكفل الأمانة العامة للأمم المتحدة المزيد من التعاون الفعال في إعداد ونشر هذه الأدوات المفيدة جدا للعمل التشريعي. وفي هذه المرحلة، لا يفوتني أن أعرب عن التحية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أنديرس ب. جونسون، على جهوده التي لا تكل لإعادة دفع التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة. وجمهورية الأرجنتين، باعتبارها مقدمة لمشروع القرار A/57/L.38، تأمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

السيد صن جونغ - يونغ (جمهورية كوريا) تكلم بالانكليزية: يسعد وفد بلادي أن يأخذ الكلمة في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال، على ضوء الحاجة المتزايدة إلى تكييف التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

وسنقتصر في تعقيباتنا على بعض مجالات التعاون التي نتمم بها. إن جمهورية كوريا تعلق أهمية خاصة على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونعتقد أن النهوض بهذه العلاقة التعاونية الوثيقة سيكون له أثر مفيد على مستقبل المنظمة. ذلك أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يسهمون بتجارهم وخبراتهم الواسعة في تشجيع عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي، سعدنا لملاحظة أن هذه السنة، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/57/375)، كانت مثمرة بالنسبة للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وقد شملت مجالات هذا التعاون المثمر مشاركة الاتحاد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ومع التسليم بجهود الاتحاد البرلماني الدولي في متابعة أعمال الأمم المتحدة على الصعيد الوطني من خلال أنشطته التشريعية، نرى أنه لا تزال هناك فرص كثيرة أمام الاتحاد والأمم المتحدة لإقامة علاقات مضمونة تتجاوز مجرد الإعلانات. ومن ثم، يسر وفد بلادي أن يكون، مرة أخرى، من بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذا البند.

إن جمهورية كوريا، بوصفها شريكا كاملا في حوارات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ترحب بإدراج البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم

ومن بين المهام العديدة المهمة التي تفرضها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ضمان تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني باعتماد تشريعات محلية تسهل رصد تنفيذ الاتفاقية والمعاقبة على انتهاكاتهما.

أثناء السنة الحالية، مرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأزمة أثرت سلبا على أنشطتها وهددت مستقبلها. ومن حسن الحظ أننا، بفضل تعاون جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، نجحنا في التغلب على هذا الوضع الصعب، واستعادة مناخ الوئام والتعاون الذي لا بد من أن يسود بين جميع أعضاء المنظمة، وكذلك بين الأعضاء والأمانة التقنية، لبلوغ أهداف المنظمة.

ومن دواعي سرورنا أن الدول الأطراف في الاتفاقية كلفت دبلوماسيا أرجنتينيا مرموقا، هو السفير روجيليو بفيرتر، برئاسة الأمانة التقنية في المرحلة الجديدة التي شرعنا فيها. ونثق بأن المدير العام الجديد الذي أثبت مواهبه الشخصية والمهنية على امتداد سيرته المهنية الطويلة في مجال قضايا السلام والأمن، سيحمل معه إلى المنظمة دينامية متجددة، وسيعمل من أجل ضمان أن تضطلع الأمانة التقنية بأنشطتها في إطار من التشاور والتفاهم المستمرين مع جميع الدول الأعضاء. ونتمنى للمدير العام ولجميع موظفي الأمانة التقنية كل النجاح في المهمة الخطيرة الموكلة إليهم.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أملنا في أن يتواصل التقدم في كل المجالات التي تشملها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، إلى أن يحين الوقت الذي نتأكد فيه من أن التهديد الذي يتعرض له صون السلام والأمن الدوليين بسبب هذا النوع الرهيب من أسلحة الدمار الشامل، قد تم التغلب عليه إلى الأبد.

يسرنا أن نلاحظ أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أعربت عن استعدادها للتعاون مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب بتوفير المعلومات والمساعدة تمثيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومع تعاضم أخطار أسلحة التدمير الشامل، تستحق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المساعدة بدون تحفظ من قبل دولها الأعضاء والمجتمع الدولي بعامه، بغية تعزيز نظامها للتحقق.

وفي الختام، يود وفدي أن يتحدث بإيجاز عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في السنة الماضية، أدت الاهتمامات والشواغل المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعاون موسع في عدد من المجالات الهامة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، وبناء السلام، والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، واللاجئين، وتعزيز حقوق الطفل. ونظرا لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد حققت إنجازات يُعتد بها في تلك المجالات وغيرها، فهي في وضع متفرد للتعاون في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة.

وبصفة جمهورية كوريا شريكا في التعاون مع المنظمة، فهي تدعم أنشطتها وترحب بالجهود النوعية الموجهة لتحسين التشاور والتعاون بين مقري المنظمتين.

السيد أبونسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام لعرضه تقريره الشامل عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ويسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز خلال السنة الماضية في مجال التعاون بين منظمتين دوليتين ذواتي شأن. ويشكل هذا التعاون، بالرغم من التقليل من قيمته في بعض الأحيان، إسهاما قيما في تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة الأوروبية.

جنوب شرق آسيا“ ضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وفي رأينا أن النهوض بالتعاون بين الهيئتين سيسهم في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المنطقة. ونأمل في أن يتسنى التوسع في السنوات المقبلة في إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة القائمة بين الهيئتين والتي تضم في إطارها بالفعل تاريخا طويلا من الشراكة الإنمائية.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، أقول إن الهيئتين تتمتعان بعلاقة بناءة عريقة في مجال تعزيز القانون الدولي وتطويره. ونحيط علما مع الارتياح بالمساهمات التي تقدمها المنظمة الاستشارية، وخاصة من حيث اعتبارها محفلا رئيسيا للتعاون بشأن المسائل القانونية، ومن حيث كونها منظمة أساسية تعتمد عليها البلدان الآسيوية والأفريقية في تطوير القانون الدولي. وعليه، فإن جمهورية كوريا يشرفها أن تستضيف الدورة الثانية والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولا تزال واثقة بأن هذا الاجتماع سيصبح حجر الزاوية في ضمان الدور الحيوي لهذه الهيئة في السنوات المقبلة.

واسمحوا لي الآن أن أتناول مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد كان وفد بلادي يعلّق دوما أهمية خاصة على أنشطة تلك المنظمة التي ازدادت أهميتها في ظل المناخ الراهن الذي تبرز فيه تهديدات للأمن الدولي، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في الأعمال الإرهابية.

منذ اعتماد اتفاق العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحرز تقدم في مجال التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل على الهيئتين.

والبوسنة والهرسك، بالترافق مع مجلس أوروبا في تقديم دعم بالغ القيمة في إعداد التشريعات، وتوفير التدريب القضائي والقانوني وتطوير مؤسسات المجتمع المدني والإدارات المحلية.

إن مشاركة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا قد أسهمت فعلا في توطيد المؤسسات المحلية المستقرة وإدخال تشريعات ديمقراطية وتعزيز القطاع الخاص من أجل منع نشوب حرب مهولة أخرى تحتاج ذلك الجزء من أوروبا. إن تعزيز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا أمر مطلوب في بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي في جنوب شرقي أوروبا. ويجب أن يشمل مثل هذا التعاون تدريب مراقبي حقوق الإنسان والبرامج التثقيفية المعنية بحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار بين الحضارات. وبطبيعة الحال، ينطبق الحوار بين الحضارات على سائر القارات، بالإضافة إلى أوروبا.

علما بأن وفرة أنشطة مجلس أوروبا تتيح له فرصة العمل في الميدان مع مختلف منظمات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، على سبيل المثال لا الحصر. ولما كانت هذه المنظمات والبرامج تعمل معا، فإن كلا منها يمكن أن يتعلم من الآخر، وأن ينهض بأعباء تحديات جديدة، تعنى بشتى جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك بعض القضايا الهامة، مثل منع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم، والتمييز العنصري.

وقد علمتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة أنه من أجل منع نشوء أخطار تهدد السلام والأمن والرخاء،

إن مجلس أوروبا هو أقدم منظمة للتكامل. فهو قد انبثق قبل ٥٣ سنة عن أفكار ومفاهيم أوروبا الموحدة في فترة ما قبل الحرب. كما أنها كانت المنظمة الأولى المكونة من دول ديمقراطية شملت خلال التسعينيات جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية - ومن بينها بولندا - موفرا لها الإحساس بالعودة للمبادئ والقيم الخاصة بها، فضلا عن تزويدها بالوسائل اللازمة لتنفيذ وتوطيد إصلاحاتها السياسية والقانونية والإدارية. وبعد ما يقارب نصف القرن اتخذ "مجلس أوروبا الغربية" السابق، خلال العقد الماضي، خطوات نحو تغيير شكله واسمه ورسائله. ومن ثم، يضطلع مجلس أوروبا بدور أساسي في كفالة احترام حقوق الإنسان والامتثال لها، بالنيابة عن مئات الملايين من المواطنين الأوروبيين.

ومن عالم ينمو نحو العولمة بصورة متزايدة، يمثل التعاون بين المنظمات الدولية المختلفة، الذي يكمل التعاون بين الدول المستقلة أمرا ملحا. ومن أجل تعزيز وتنفيذ المبادئ والقيم المشتركة بين أعضائها، بالإضافة إلى معالجة أهم القضايا العالمية - التي نوقشت مؤخرا في مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقدة في أماكن مثل مونتيري وجوهانسبرغ - تحتاج المؤسسات الدولية ذات الذهنية المشابهة إلى تعاون أكبر في إطار الولايات الخاصة بها، وفي بعض الأحيان حتى خارج هذه الولايات. ويمكن للحوار والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا أن يخدم كنموذج لمثل هذا المسعى.

ويشاطر مجلس أوروبا الأمم المتحدة تجربة طويلة وبارزة في مجال تعزيز السلام والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان، مما أسهم في منع الصراع وبناء الثقة وبناء السلام الطويل الأمد بعد انتهاء حالات الصراع في كثير من البلدان. وتسهم كلتا المنظمتين بنصيب خاص في منطقة البلقان، حيث تتعاون بعثتا الأمم المتحدة في كوسوفو

وينبغي لنا أن نركز بصفة خاصة على التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين. ولكي نواجه هذه التحديات مواجهة فعالة، نحتاج من دون شك لأفكار ومشاريع وأنشطة جديدة، بالإضافة إلى آليات جديدة للتعاون. وأود أن أؤكد استعداد بلدي، الذي أعرب عنه منذ شهور قليلة، خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام لمجلس أوروبا إلى وارسو لتنظيم مؤتمر القمة الثالث للمجلس الأوروبي في بولندا. وسوف تُناقش الأصول الإجرائية النهائية لذلك الحدث في أيار/مايو ٢٠٠٣ خلال الدورة القادمة للجنة وزراء المجلس.

وختاماً، أود أن أعرب عن تأييدي التام لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم تقريراً أشمل عن التعاون بين المنظمتين مرة كل سنتين.

السيد مالوفيف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): القرن الحادي والعشرون، والوضع في العالم، واحتياجات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة هي أمور لا تزال تواجه المنظمة بتحديات أكثر تعقيداً وأكبر حجماً. وأهم مكونات التنمية الدولية، بما فيها التغلب على التخلف الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والقضاء على الجريمة، وتدابير صون السلم والأمن، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب، تقع باستمرار في مركز الاهتمام في الأمم المتحدة.

وتزيد الأمم المتحدة نفوذها في هذه المجالات وغيرها من المجالات عن طريق تعزيز إمكانيات المنظمة بواسطة الإصلاح الشامل. وجمهورية بيلاروس مهتمة بتعزيز وزيادة سلطة ونفوذ الأمم المتحدة، وليس هذا فقط لأن بلدنا من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة. وفي الأمم المتحدة، نرى تقديم الدعم إلى كل البلدان، بصرف النظر عن حجمها، أو قوتها الاقتصادية أو السياسية أو منطقتها الجغرافية. ومع الأمم المتحدة، يمكن لكل البلدان أن تشارك

لا بد من تسوية جميع القضايا العالمية تسوية شاملة ومستدامة من خلال العمل المشترك. وتستطيع الأمم المتحدة ومجلس أوروبا أن يضطلعوا بدور في هذه المساعي. ويجب عليّ، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديمقراطية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أن أشدد على الحاجة للعمل المشترك في هذا السياق، بغية حل المشكلة المستفحلة للاجئين والمهاجرين غير القانونيين.

وتقدر بولندا تقديراً عالياً دور مجلس أوروبا في تعزيز وتطبيق القيم والمبادئ، من قبيل الديمقراطية وحكم القانون. ونحن نؤيد كذلك زيادة توثيق التعاون وتنسيق العمل بين مجلس أوروبا وأسرّة الأمم المتحدة، وتشجيع المزيد من أنشطة تبادل الآراء والتجارب والخبرة بشأن كثير من الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ورغم تركيزنا لجهودنا الحالية على المرحلة النهائية من مفاوضات الانضمام الجارية مع الاتحاد الأوروبي، فإننا نولي أهمية خاصة لأنشطة مجلس أوروبا، لا سيما تلك التي تسهم في تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية في شتى أنحاء القارة. ونحن نرى أن مجلس أوروبا قد أسهم خلال جميع عقود وجوده في التطبيق العملي للقيم المسندة في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في جميع أنحاء أوروبا. وربما يكون مجلس أوروبا هو المؤسسة الدولية الوحيدة التي فكرت في نظام لحماية حقوق الإنسان وطبقته، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي هي متاحة لكل شخص يعود أصله إلى دولة طرف في المعاهدة الأوروبية بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وليس هذا سوى مثال واحد للكيفية التي يمكن بها الدفاع عن القيم التي تشترك فيها الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وتعزيزها بشكل مشترك.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناعي بأن اجتماعات المجلس الأوروبي المقبلة ستتيح فرصة لمزيد من مناقشة قضية التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد، وأنا أذكر جيدا ذلك الوقت، لأنني كنت مشاركا في تلك المحافل وتكلمت من فوق هذا المنبر.

وقد تحقق الكثير منذ مؤتمر قمة الألفية. واليوم يمكننا القول بشكل له ما يبرره إن التعاون بين المنظمتين القويتين أخذ في التقدم. ويشاهد هذا بوضوح في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، الذي يقدم صورة كاملة للتفاعل بين المنظمتين. ومما له أهمية كبرى للاتحاد، الاجتماعات السنوية للبرلمانيين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وأيضا مشاركتهم في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتهم أعضاء بالوفود الوطنية.

وفي اليوم السابق على يوم أمس، عقدنا اجتماعنا السنوي العادي. وتعطي تلك الاجتماعات للبرلمانيين فرصا أكبر للإبلاغ عن المشاكل ذات الاهتمام المشترك. ويسر الاتحاد أنه اقترح منحه وضع المراقب في اجتماعات الجمعية العامة وفي أعمالها. ونحن نؤيد أيضا مشروع القرار المقترح بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ولا يسعنا اليوم إلا أن نتناول بإيجاز موضوع الإرهاب. إن وحشية ومستوى المأساة للإنسانية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد زلزلت كوكب الأرض كله. فلم يشهد العالم قط من قبل حدثا بهذه البشاعة. ثم إن قيام مقاتلين شيشان في الشهر الماضي في موسكو بأخذ حوالي ١٠٠٠ رهينة من حوالي عشرين بلدا يؤكد مرة أخرى أن الإرهاب الدولي لا يمتلك أساسا ماليا قويا فحسب، وإنما هو أيضا مجهز تجهزا تقنيا جيدا، ومنظم جيدا، ويجد أيضا، للأسف، الدعم والتمويل لأعماله للإنسانية في دول عديدة.

وهذان الحدثان هما، للأسف، حلقتان في نفس السلسلة. لقد غيرا العالم وأظهرا أن ما من بلد بمنأى عن

في حوار على قدم المساواة، ولا تعتمد على أهواء دول العالم الكبرى.

وتشارك الأمم المتحدة في حل أشد المشاكل الدولية حدة وأكثرها تداولاً، كما هو الحال بالنسبة للبرلمانيين الدوليين. والبرلمانات الوطنية في وضع جيد يتيح لها أن تقوم بعمل حكيم ومثمر، لتحسين معيشة الشعوب في شتى أنحاء العالم. وليس من قبيل المصادفة، أن جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة يتضمن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. ولذلك، فإن الأمم المتحدة من أهم الأماكن لهذه المناقشة المتعلقة بعلاقات الترابط بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وإذ أعبر عن موقف البرلمان البيلاروسي، أود أن أقول إن الاتحاد البرلماني الدولي هيئة رسمية ذات تأثير ونفوذ، تضم ١٤٤ من برلمانات العالم. وقيادة الاتحاد مهمة بإقامة علاقات مثمرة مع الأمم المتحدة، وتفعل كل ما في وسعها لتعزيز هذه الاتصالات. والسيد أندريس جونسون، الأمين العام للاتحاد، يبذل كل جهد لتنمية ذلك التعاون.

وخلال السنوات القليلة الماضية، قام الاتحاد باعتماد وتنفيذ قرارات عديدة، وتدابير أخرى أيضا، لدعم الأمم المتحدة، وهذا موضوع يثار كثيرا في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات مجلس الأمن. ويقدر الوفد البيلاروسي غاية التقدير أنشطة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي يؤيد تأييدا عظيما تنمية العلاقات مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد كانت جمعية الألفية العامة التي عقدت في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات، أحد المعالم البارزة الهامة. وكذلك كان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لرؤساء البرلمانات الوطنية. وقد أكد الإعلان الذي صدر في جمعية الألفية على الحاجة إلى إقامة

وأود أن أذكر، مرة أخرى، بالعواقب المفجعة لهذا الحادث. فقد سقط على أراضينا أكثر من ٧٠ في المائة من السقطة المشعة. وقد تأثر بذلك واحد من كل خمسة من سكان بيلاروس، بمن في ذلك أكثر من نصف مليون طفل. وتنفق الدولة سنويا ١٥ في المائة من ميزانيتها للقضاء على آثار الحادث. وجمهورية بيلاروس ممتنة بإخلاص للكثير من دول العالم لما قدمته من مساعدات للتغلب على آثار كارثة تشيرنوبيل. غير أن المساعدة الدولية لا تتناسب مع حجم الكارثة في تشيرنوبيل ومع الخسائر الناجمة عن ذلك التي تتحملها بيلاروس. ولذلك، نحن نرحب باستراتيجية المنظمة الجديدة، التي أيدتها الجمعية العامة بشأن الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي للمناطق المتأثرة نتيجة لحادث تشيرنوبيل.

وآمل أن تتمكن، عن طريق الجهود المشتركة، على الصعيدين الحكومي والبرلماني، من إيجاد حل فعال للمشاكل الملحة التي تواجه البشرية جمعاء.

السيد بيرغريست (السويد) (تكلم بالانكليزية):
إنني إذ أتكلم باسم الحكومة السويدية، أود أولا وقبل كل شيء أن أؤكد على تأييدي التام للرسالة التي أدلت بها رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وبصفتي عضوا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، سأركز بطبيعة الحال على العلاقات بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة.

إن أعلى قاسم مشترك بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا هو الدور الأساسي الذي تؤديه حقوق الإنسان في أنشطتهما. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان صكان أساسيان للغاية لتحقيق الإنسانية في العالم.

الهجمات والأعمال الإرهابية المحتملة. واليوم، يتخذ العالم موقفا موحدا في تفهمه لضرورة مكافحة شر الإرهاب الدولي. وفي هذه الظروف، يزداد دور الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة في مضافة جهود الدول لمكافحة الإرهاب، ونحن نرى أن الأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تكون المركز لوضع الاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة للعمل من قبل المجتمع الدولي لمجابهة هذا الشر.

والاتحاد البرلماني الدولي، بدوره، يمكنه، ويجب عليه، أن يتولى وظيفة منسقة أنشطة البرلمان الوطنية لجعل كل بلدان العالم تلتزم بسرعة باتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى التعجيل باستكمال واعتماد اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب. ويعتبر بلدي نفسه جزءا لا يتجزأ من الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو يسهم، في إطار القانون الدولي، في حل هذه القضية المشتركة.

وقد اعتمدنا في هذا العام قانونا وطنيا بشأن مكافحة الإرهاب، واتخذنا تدابير أخرى عديدة. غير أنه يجب أن نفهم جميعا أن مفرخ الإرهاب هو التأخر، والتخلف الاقتصادي، وعدم توافر الظروف المعيشية الأساسية اللازمة للحياة الطبيعية لكثير من الناس. وتؤدي هذه المشاكل إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مناطق عديدة من العالم.

وسأتناول بإيجاز مشكلة عالمية أخرى تثير القلق البالغ. إننا بحاجة إلى الاعتراف بأن الحالة البيئية العالمية آخذة في التدهور بشكل خطير. والسبب الرئيسي لذلك أن الإنتاجية للإنسان ليست دائما حكيمة، بل إنها أحيانا تكون خطيرة، ويمكن أن تسبب كوارث خطيرة من صنع الإنسان. وقد كان لكارثة من هذا النوع - ألا وهي حادث محطة تشيرنوبيل للقدرة النووية - تأثير عميق على الأمم المتحدة.

البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا لمناقشة تطور الاقتصاد العالمي والمسائل الأخرى لمنظمة التعاون والتنمية.

وفي التسعينات شكلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جمعيتها البرلمانية الخاصة. ومنظمة الأمن والتعاون تكمل مجلس أوروبا بطريقة تستأثر بالاهتمام: كلا المنظمتين تتعاملان، في جملة أمور، مع حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والاختلاف هو أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تفعل ذلك من منظور عام للأمن ومجلس أوروبا من منظور الحقوق الفردية.

وبالتالي، توجد في إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا فرص عديدة لاستخدام الصلات المباشرة بين أعضاء الجمعية البرلمانية وموكليهم لإجراء مناقشة سياسية مباشرة بشأن القضايا الدولية الملحة. وعلاوة على ذلك، بإنشاء مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في إطار مجلس أوروبا، أنشئت قناة أساسية على نحو أكثر لسكان أوروبا.

وهذا يفتح منظورات للحوار السياسي مثيرة للاهتمام، لا سيما وأن الأنشطة الأساسية تتوازي بشكل كبير. وأنا أفكر في العمل اليومي الدقيق الذي يؤدي، والذي ليس مذهلا دائما، ولكن له أهمية هائلة في الأجل الطويل من ناحية منع نشوب الصراعات. وعلى سبيل المثال، هناك حوار فيما بين الثقافات وفيما بين الأديان، ويجري تفحص كتب التاريخ في المدارس لتعيين ما فيها من أوصاف العالم المجاور التقليدية ولكن السلبية أو التي تقوم على كراهة الأجناب، لتغيير تلك الأوصاف.

فلنستخدم مواردنا المشتركة أمثل استخدام لوضع استراتيجيات لمنع الصراع وبناء آلية أكثر انتظاما لمنع الصراع. وفي الاجتماع الإقليمي الأخير للاتحاد الأوروبي، المعقود في السويد في آب/أغسطس، تمكن مجلس أوروبا

والأمم المتحدة ومجلس أوروبا ظلا دائما يكمل كل منهما الآخر. وبعد انتهاء الحرب الباردة، زادت أهمية هذا التكامل أكثر. واليوم، تتمثل إحدى المهام الرئيسية لمجلس أوروبا في الدعم الفعال لحكم القانون وتنمية الممارسات السليمة في الديمقراطيات الجديدة والمعاد إنشاؤها. ولهذا الأمر أيضا آثار عالمية وهو ذو أهمية كبيرة من منظور الأمم المتحدة.

وكثيرا ما تكلم الأمين العام، كوفي عنان، عن ضرورة إعادة اتخاذ القرارات الحكومية الدولية المتعلقة بالسياسات إلى المواطنين، الذين يمثلون لهذه القرارات ويستفيدون منها. وقد أكد الأمين العام على ضرورة إجراء مناقشة سياسية ذات اتجاهين لجعل المواطنين يفهمون ويقبلون القرارات التي ربما تبدو لهم قد صنعت بعيدا وجاءت نتيجة لعمليات دولية معقدة.

وهنا، يمكن لمجلس أوروبا والمنظمات الإقليمية الأخرى أن تكون ذات فائدة كبيرة.

عندما أنشئ مجلس أوروبا في عام ١٩٤٩، كان يمثل منظمة دولية فريدة، حيث أنه شمل هيئة ذات صلات ديمقراطية مباشرة مع الشعب: الجمعية البرلمانية. وكانت تلك المؤسسة تتألف من أعضاء منتخبين مفوضين من ناخبهم ومسؤولين لديهم. صحيح، إن الاتحاد المشترك بين البرلمانات كان له تكوين مماثل في القرن التاسع عشر، ولكن مجلس أوروبا جمع هذا مع لجنة الوزراء، التي لا تمثل الحكومات الأعضاء فحسب، ولكنها ملزمة بالاستجابة، باسم تلك الحكومات، للنبضات السياسية من الجمعية البرلمانية.

وظلت الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا خلال سنين عديدة تعمل كمرساة ديمقراطية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتنضم وفود برلمانية من كوريا واليابان وكندا والمكسيك، مرة في السنة، إلى دورة الجمعية

وألا تعمل الاتفاقات الثنائية على إضعاف نظامها الأساسي أو تجاهله.

ويجب علينا جميعاً أن نبذل أقصى ما في وسعنا لكي نضمن أن تسود معايير الأمم المتحدة العالية - والتي هي أيضاً معايير مجلس أوروبا - في المستقبل. ويجب أن نبني معا على ذلك الأساس بالترافق مع الشراكة الوثيقة المتزايدة.

السيد موسامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية):
يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقتين (A/57/94) و (A/57/94/Add.1) اللتين يستكمل فيهما المعلومات الواردة في تقريريه السابقين في الوثيقتين A/56/134/Add.1 و A/56/134 عن البرامج والأنشطة التي اتخذها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

كذلك يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين قدمهما ممثل أنغولا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وممثل جمهورية جنوب أفريقيا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، واللذين دعيا فيهما إلى تأييد مشروع القرارين اللذين قدماهما، مشروع القرار (A/57/L.30) - بشأن التعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - ومشروع القرار (A/57/L.39) - بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي - على التوالي.

وتعترف حكومتي بأهمية التكامل الإقليمي بوصفه أداة أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظراً للحجم الصغير لاقتصاداتنا الفردية، التي تعجز عن تحقيق اقتصادات ذات نطاق واسع في إنتاج وتسويق منتجاتنا، ثمة حاجة إلى العمل معاً كمنطقة من أجل تحقيق مستويات بارزة للنمو الاقتصادي وللتنافس في عالم أصبحت تهيمن عليه بصورة متزايدة الكتل التجارية الكبيرة. ومن ثم، سيعزز تحرير التجارة والتكامل الإقليمي نمواً أكبر من خلال تحسين

والأمم المتحدة من تشاطر التجارب القيمة للتعاون العملي في هذا المجال.

ومجلس أوروبا سليلٌ مثير للاهتمام يسمى المركز الأوروبي للاعتماد العالمي المتبادل والتضامن، أو ببساطة مركز الشمال - الجنوب. وكما يمكن أن يستنتج من اسم المركز، فإن هدفه أن يكون جسراً إلى الثقافات الأخرى. وعلاوة على ذلك، هو الآن يعمل جاهداً على متابعة اجتماع جوهانسنبرغ في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث بذل جهوداً كبيرة في دعم أعمال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

ومجلس أوروبا فخور بأنه تمكن من إنشاء منطقة خالية من عقوبة الإعدام في ظل جميع الظروف. وتجلى هذا في البروتوكول الإضافي الثالث عشر الملحق بالاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان، التي وقعت عليها الآن أيضاً أغلبية الدول الأعضاء.

وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية التي وقعت في السنة الماضية، لم يكن إلا من الطبيعي لمجلس أوروبا أن يقدم كل إسهام ممكن في مكافحة الإرهاب. وأسفر ذلك الاستعداد السياسي، من بين أمور أخرى، عن وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للعمل الهام المتمثل في مكافحة الإرهاب مع المحافظة على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومما له أهمية بالغة ألا تنحرف الدول عن معاييرها الديمقراطية المتمثلة في الوضوح والمسؤولية وإمكانية التنبؤ القانونية مجرداً عما تتعامل مع الإرهابيين الأشرار. وإذا لم تكن صامدين في ذلك الصدد قد نجد أنفسنا قريباً على منحدر زلق جدا في اتجاه معايير أدنى في ميدان الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، من المأمول كذلك أن تحظى المحكمة الجنائية الدولية باعتراف عالمي في نهاية المطاف،

ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على مجالين يمثلان مصدر قلق عميق بالنسبة لمنطقتنا، وهما بالتحديد، الأزمة الإنسانية التي تؤثر على منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ما زال الجنوب الأفريقي، للسنة الثالثة على التوالي، متأثر بالكوارث الطبيعية. فقد أثر الجفاف هذا العام، على زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي مسببا نقصا حادا في الأغذية. وحسب المعلومات المتوفرة تأثر ١٤,٥ مليون نسمة. ويأتي ذلك الجمع بين المصائب في وقت يصبح فيه مدى الأزمة الإنسانية في المنطقة واضحا. ويقدر أنه سيكون هناك نقص إجمالي في المنطقة يبلغ ٤ ملايين طن من الأغذية خلال السنة القادمة، منها ١,٢ مليون طن ستستوفي من العون الغذائي الطارئ.

وبالنسبة إلى بلدي، زامبيا، هذه هي السنة الثانية التي نشهد فيها جفافا حادا. ويقدر أن ٢,٣ مليون نسمة يحتاجون إلى مساعدة غذائية طارئة وما زالت هذه الحالة المؤسفة تتفاقم بمعدل الانتشار العالمي للإيدز، والذي يؤثر على أكثر المجموعات العمرية إنتاجا - تلك التي تمتد من ١٥ إلى ٤٩ سنة من العمر.

وعلاوة على ذلك، أصبحت المجتمعات الفقيرة أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والمناخ المتقلب. إضافة إلى ذلك، تعوق التنمية عوامل أخرى تواجهها المنطقة - مثل التدهور الاقتصادي، والأسعار المنخفضة للسلع الأساسية، وسبل الوصول المحدودة إلى الأسواق الغربية.

وإزاء تلك الخلفية، يود وفدي أن يناشد المجتمع الدولي تقديم العون الغذائي للوفاء بنقص الأغذية حاليا، ومنع حدوث كارثة حادة. ومرة أخرى نناشد مجتمع المانحين اتخاذ نهج متكامل حيال المشكلة، إذ أن هذه ليست مجرد

تخصيص الموارد وقيام منافسة أكبر، وانتقال التكنولوجيا، وتحسين سبل الحصول على رأس المال الأجنبي.

وفي ذلك الصدد يساند وفدي بقوة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والتي توفر خطة إنمائية شاملة ومتكاملة تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية في القارة. وينبغي للمجتمع الدولي مساندة التزام قادتنا في أفريقيا لشعوبهم بمساعدة أفريقيا على شق طريق النمو المستدام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإدماج المتسارع للقارة في الاقتصاد العالمي.

ونحن نرحب بالدعم الذي تلقته مبادرة الشراكة الجديدة في المؤتمرات الرئيسية، لا سيما في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في كاناناسكيس، كندا. كذلك نشيد بالجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة التي عقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وكرست لمناقشة قضية الشراكة الجديدة. ونرحب بالقرار ٢/٥٧، الذي اتخذته الجمعية العامة في تلك الجلسة، ونأمل أن ينفذ بالكامل. وتمثل تلك المساندة إظهارا لالتزام المجتمع الدولي بالتصدي لمشاكل المنطقة، ومشاكل القارة بأسرها.

وفي ما يتعلق بتقرير الأمين العام، نلاحظ بالتقدير دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساندة جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي في نطاق عريض من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما نلاحظ بارتياح كبير جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء لابتدأ وتعزيز التعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء فيها في مجالات منع الصراع، وتسوية الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام. وقد عززت هذه الجهود توقعات السلام في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

التدمير الشامل، والكوارث الطبيعية، والفقر وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وخلال العقد الماضي، زادت أهمية مجلس أوروبا. وتضطلع هذه المنظمة بدور بارز في تحقيق التكامل الأوروبي وقيادة هذه العملية باتجاه تشكيل إطار قانوني مشترك عن طريق توحيد التشريعات الوطنية على أساس المعايير التقليدية الأوروبية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتطوير الهوية الثقافية في أوروبا.

إن توسيع نطاق مجلس أوروبا قد أتاح للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية فرصة للمشاركة مشاركة وثيقة في الحياة الأوروبية والإسراع في تهيئة الظروف اللازمة للوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والسياسية والقضائية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإننا نؤكد على أهمية مساهمة المجلس القيمة في إرساء الاستقرار الديمقراطي في أوروبا، ونرحب بأن أنشطة تلك المنظمة قد أشار إليها آخرون على نحو متزايد، من خارج المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها. وتستحق خبرة المجلس اهتماماً وثيقاً من الأمم المتحدة.

وتزداد، في عالم اليوم، أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها بنية تجمع بين الدول على أساس التقاليد والقيم الثقافية والتاريخية والدينية المشتركة. وفي إطار التحديات الجديدة، تضطلع تلك المنظمة بدور هام باعتبارها شريكا مؤثرا في الحوار الذي يهدف إلى تعزيز الثقة بين الحضارات. ولأن منظمة المؤتمر الإسلامي قد اكتسبت منذ قيامها، سمعة ونفوذاً دوليين متينين، لا سيما في المنطقة الواسعة الممتدة من شمال أفريقيا إلى جنوب شرقي آسيا، التي توجد فيها "نقاط ساخنة" عديدة، فقد أظهرت اهتمامها الصادق بكفالة السلام والأمن الدوليين وعززت جهود الدول الإسلامية للتصدي للتحديات والمخاطر الحالية.

مسألة مجاعة فحسب، وإنما هي مشكلة تعنى بقضية الصحة العامة على نطاق أوسع تتعلق بالماء والتصحاح. وفي المدى الطويل سيكون كذلك من المستحسن بالنسبة لمجتمع المانحين أن يشغل ويعزز آليات إقليمية في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصدي لهذه الأزمة.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تأييدنا لآراء الوفود الأخرى التي دعت الأمين العام إلى الاستمرار في تكثيف اتصالاته الرامية إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن التحديات التي تواجه جماعتنا خطيرة، لكن التغلب عليها ليس مستحيلاً. ونعتقد أن الأمم المتحدة في أفضل موقع لتعبئة الموارد الضرورية من المجتمع الدولي بغية التصدي بفعالية للمشاكل التي نواجهها في المنطقة. ويناشد وفدي تأييد مشاريع القرارات المعروضة علينا.

السيد ألييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين وأعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام على إعداد التقارير عن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى". وبالنظر إلى عامل الوقت، أود أن أركز على البنود الفرعية ٢٢ (ب)، (د)، (ل)، (ن) و (س).

إن حكومة أذربيجان تعلق أهمية كبرى على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وتشكل هذه المنظمات جزءاً لا يتجزأ من عالم متعولم يتطلب بذل جهود معززة ومنسقة على المستوى الإقليمي، تهدف إلى مكافحة تهديدات وتحديات، من قبيل الصراعات المسلحة، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير المشروعة، وانتشار أسلحة

التطور فيما يتعلق بالتعاون المفيد المتبادل مع أعضاء منظمة الدول الأمريكية. وفي سنة ٢٠٠١، مُنحت أذربيجان مركز المراقب الدائم لدى تلك المنظمة. وسيبذل بلدنا قصارى جهده للمساهمة بإيجابية في تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

ومتابعة لمناقشتنا عن أهمية المنظمات الإقليمية في التنمية العالمية، فإننا نعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الهيكل الأوروبي الوحيد الذي يجمع بين كل بلدان المنطقة. علما بأن الجدارة التاريخية لتلك المنظمة التي أخذت على عاتقها مسؤولية بناء موطن لعموم أوروبا، على أساس المبادئ المشتركة للأمن والتعاون، تتمثل في الدور الهام الذي تضطلع به فيما يتعلق بصون السلام في عصر المواجهة بين الكتلتين، والتحول الديمقراطي الذي شهدته مجتمعات شرق أوروبا، بنهاية القرن الماضي، وكذلك، فيما يتعلق بوضع شروط مسبقة لعملية التكامل في أنحاء القارة الأوروبية. وبفضل أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حصل تقارب بين الدول الأوروبية وتم وضع مقاييس التصرف وتحددت المجالات الرئيسية للتعاون.

وفي الوقت نفسه، فإن فعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الخطيرة الجديدة قد خضعت خلال العقد الماضي لاختبار جدي. ونعتقد أنه يتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعزز مساهمتها في تسوية الصراعات، ضمن نطاق مسؤوليتها في المقام الأول.

وفي هذا السياق، أسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة التسوية السلمية للصراع القائم بين أرمينيا وأذربيجان ضمن نطاق مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن الوساطة التي تقوم بها مجموعة مينسك ينبغي أن تكون غير منحازة، وعادلة وترمي إلى التنفيذ غير المشروط

وإذ تدرك منظمة المؤتمر الإسلامي إدراكا عميقا من الداخل المشاكل التي يواجهها الشرق وطابعها المعقد، فهي تتوقع من المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لرأيها فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإحلال الوفاق في المناطق التي أغلب سكانها من المسلمين. ويمكن أن يسهم الحوار البناء والتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في حل العديد من المسائل المعقدة، بما فيها تسوية الصراعات المسلحة وقمع مصادر الإرهاب الدولي.

والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يملك موارد طبيعية وفيرة وقدرة هائلة على التطور. وإن الاستعمال الفاعل لهذه الموارد من شأنه أن يعود على تلك البلدان بالفائدة ويضمن المصالح في شتى أنحاء العالم، وذلك نتيجة لقيام علاقة متوازنة بصورة شاملة مع الشرق.

ولقد تحولت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود من مبادرة تعاونية في منطقة البحر الأسود إلى منظمة أوروبية، تضم مجموعة كبيرة من الكيانات الفرعية. وقد أحرزت هذه العملية تقدما خلال السنوات الثلاث الماضية.

إن التعاون بين الدول المختلفة القيم، ومستويات التطور الاقتصادي والموارد الطبيعية والقوى الإنتاجية، يرسى الأساس لتعميق الحوار المتبادل واكتشاف السبل المشتركة لتنمية التعاون الاقتصادي في المنطقة. ولقد تم بالفعل تحديد الاتجاهات ذات الأولوية للمنظمة والتي تشمل، بالدرجة الأولى، قطاعي الطاقة والنقل. وتسهم أذربيجان إسهاما فعالا في تنمية هذين القطاعين المهمين سواء في نطاق منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، أو في أوروبا على نطاق أوسع.

وبالنظر إلى أن أذربيجان ملتزمة التزاما فعالا بتوسيع علاقاتها مع العالم الخارجي، فهي تعبر أهمية كبرى لمزيد من

وأختتم بالتأكيد على أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى سوف يفضي إلى زيادة الفعالية العملية والتنفيذية في المنظمات المعنية. كما أن وفدي مقتنع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من التعاون الوثيق مع تلك المنظمات.

السيد سلمان (العراق): اسمحوا لي أن أعرب عن سعادة وفدي أن يرى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى أصبح بندا مستقلا في جدول أعمال الجمعية العامة وهذا من شأنه أن يساهم في تنشيط أساليب عمل الجمعية وتحسين فاعليتها.

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/57/375 قد أوضح مستوى التعاون ومختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجالات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. إننا نعتقد بأن هناك ثروة هائلة من الخبرة والمعرفة يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمنا في هذا الصدد.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يعبر عن أصوات الشعوب وينبغي أن يكون أحد مكونات عمل الأمم المتحدة، وأن يلعب دورا هاما في تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهذا سيحدث إذا ما تيسر لهيئاتنا التشريعية قدر أكبر من المشاركة في عملية صنع القرار لتعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة. فالبرلمانات تعبر عن أصوات الشعوب وبالتالي تساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات صنع القرار.

وثمة مسألة تتصف بالأهمية هي أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يقدم للأمم المتحدة مزيدا من الآراء في المداولات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة خاصة ما يتعلق بمجلس الأمن والجمعية العامة. فقرارات مجلس الأمن يجب

لقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فيما يتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان، وإزالة كل آثار الصراع المسلح، وتحقيق التسوية على أساس الامتثال الصارم للمبادئ التي وضعتها وثيقة هلسنكي الختامية لسنة ١٩٧٥.

وإن التخلي عن هذه المبادئ والقرارات أو عن النظر في اقتراحات الوسطاء المبنية على أساس القبول بالأمر الواقع، يضع حكم القانون وفعالية الوساطة الدولية موضع شك جدي، ويقوض الثقة بمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويؤثر سلبا على هيئة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تضطلع بدور ريادي في حل الصراع في منطقة ناغورنو - كاراباخ في أذربيجان وحوهها، كما ورد عن حق في تقرير الأمين العام المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، الوثيقة A/57/217. ولكننا نؤكد أنه، بالنظر إلى عدم التقدم الذي طال أمده في المفاوضات وجهود "المصالحة" التي يبذلها الوسطاء فيما يتعلق بنتائج العدوان الأرميني، تبرز الحاجة إلى تدخل مجلس الأمن تدخلا حاسما، فهو لم يستنفد كل ما توفر له من فرص لفرض نفوذه من أجل إحراز نجاح كبير في المفاوضات.

ومن جهتنا، فقد وضعت بلادي مؤخرا جسدا، مجموعة من الاقتراحات بشأن الإزالة الجزئية لآثار الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، وتحقيق التعاون. علما بأن مجموعة الاقتراحات هذه التي تدعمها المنظمات الدولية المعنية، تنطوي على انسحاب القوات الأرمينية المسلحة من أربع مقاطعات محتلة في أذربيجان، وإعادة خط السكة الحديدية الرئيسي الذي يمر عبر تلك الأراضي ويربط بين أذربيجان وأرمينيا وبلدان أخرى في المنطقة. بيد أن أرمينيا قد رفضت اقتراحاتنا، التي يمكن أن يكون تنفيذها خطوة هامة في بناء الثقة تقود إلى حل سلمي للصراع وإلى التعاون الإقليمي.

وأخلاقي يشكل حالة واضحة للاستبداد والطغيان. فما يجري الآن ليس إلا عملية إبادة جماعية لم يستطع حتى موظفو الأمم المتحدة احتمالها. والإبادة عمل يمنعه الميثاق والقانون الدولي صراحة. ومع ذلك فهو موجود حيث يموت أطفال العراق ونساؤه وشيوخه كل يوم. كما أن ما يجري الآن في مجلس الأمن إزاء المسألة العراقية مثال صارخ آخر على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن شعب العراق وجميع الأمة العربية والمسلمين وأحرار العالم يطالبون بالديمقراطية واحترام العدالة في تطبيق الشرعية الدولية، واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي قولاً وعملاً. وفي كل ذلك يمكن أن يكون للاتحاد البرلماني الدولي دور إيجابي، ونأمل أن تتمخض مناقشة هذا البند عن تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين. فهل سيساهم اجتماعنا المشترك هذا في تحقيق هذه الأهداف؟ ذلك ما نأمل أن يتحقق.

السيد ديفيس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، على إعطائي الكلمة لتناول هذا البند الهام من جدول الأعمال. وأبدأ بشكر ممثل الدائم الموقر، الذي تكلم قبلي في هذه المناقشة باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأعتنم هذه الفرصة لأسجل أن وفد المملكة المتحدة يؤيد البيان بالكامل.

وكما فعلنا في العام الماضي فإننا نؤيد بكل سرور توصية الأمين العام بأن يمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب هنا في الأمم المتحدة. كذلك طلبت المجموعة البريطانية التابعة للاتحاد أن أنقل إليكم تأييدها. وأنا أرحب بهذا الإقرار بالدور القيم الذي يؤديه الاتحاد على المستوى العالمي في تعزيز السلم والأمن عن طريق الحوار، وفي تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وفي الإسهام في تطوير المؤسسات التشريعية التمثيلية والفعالة.

أن تكون عادلة وديمقراطية وذلك بإعطاء الأطراف المتأثرة بها حق عرضها على محكمة العدل الدولية لتقرر مدى انسجامها مع الميثاق، وذلك للحيلولة دون إتاحة الفرصة لدولة أو أكثر لدفع مجلس الأمن إلى اعتماد قرارات ذات أغراض سياسية سيئة دون أن يكون للمتأثرين بتلك القرارات ملجأ قضائي للحكم بمدى قانونية تلك القرارات، تماماً مثلما يحق للمواطن أن يحتكم، ضمن الدولة، للمحكمة العليا للبت في دستورية أي قانون تصدره الهيئة التشريعية.

إن العلاقة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتفقان مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد ويشجع الشراكة مع المنظمات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. في ضوء ما تقدم يبحث وفد بلادي الاتحاد البرلماني الدولي على المشاركة النشطة في كل بند هام له مغزى دولي من بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وهذه الشراكة لا غنى عنها في ظل الظروف الحالية والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، إذ بإمكانه أن يعزز الشفافية في عمل الأمم المتحدة ومساءلتها أمام الرأي العام العالمي.

ولوقف زحف الفوضى في العلاقات الدولية في ضوء التوجهات الجديدة المتزايدة للمس بسيادة الدول ووحدة أراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية خلافاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحتى لا تسقط منظمة الأمم المتحدة من عيون الشعوب واهتماماتها، ويستهلكها أصحاب المصالح، ندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة إلى جانب الخيرين في جهودهم لإنقاذ الأمم المتحدة والوقوف بوجه سياسة الهيمنة والاستبداد وزعزعة استقرار الدول وإثارة الانقسامات العرقية.

إن الذي يجري في العراق من جراء الحصار الذي تصر الولايات المتحدة على عدم رفعه، دون سند قانوني

عالمية تدمر أرواح وآمال الملايين. ولم تكن أوروبا محصنة من ذلك. ولقد أتت نهاية الحرب الباردة بمعظم أوروبا الوسطى والشرقية إلى مجلس أوروبا، ولكن سبق هذا التطور صراعات عنيفة شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق هائل في جنوب القوقاز وجنوب شرقي أوروبا. وما من أحد يزعم أن الأمم المتحدة أدت كل شيء على ما يرام في جنوب شرقي أوروبا. إلا أنها قامت بدور حيوي في تحقيق استقرار المنطقة وفي تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب الخطيرة وعن بعض أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة.

ولقد عمل مجلس أوروبا إلى جانب الأمم المتحدة لمساعدتها في جهودها لبناء السلام بعد الصراع. وبطلب من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أنشأ مجلس أوروبا مرة أخرى بعثة لمراقبة انتخابات الحكم المحلي في كوسوفو هذا العام. وفي البوسنة والهرسك، يدعم مجلس أوروبا عمل مكتب الممثل السامي من خلال تدريب مكثف لموظفي السلطة القضائية. ويشترك مجلس أوروبا في تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية، وفي التنمية الاقتصادية، وفي مكافحة الفساد بكل أرجاء جنوب شرقي أوروبا، خاصة من خلال إسهامنا في ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا.

ولكن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يذهب إلى أبعد من حدود جنوب شرقي أوروبا. فهو تعاون معني بالتعزيز المتبادل لمجموعة مشتركة من القيم والأهداف. كما أنه معني باحترام حقوق الإنسان؛ ومنع التعذيب؛ ومكافحة التمييز والعنصرية وكرهية الأجناب؛ والحملة الرامية إلى تحقيق المعاملة المتساوية وتوفير الفرص المتساوية للرجال والنساء. وهو معني أيضا بتأمين مستقبل أفضل، مستقبل يقوم على أساس الحقوق والقيم المكتسبة عالميا. إن مجالات التفاعل عديدة جدا لدرجة أنه لا يمكن سردها بالكامل، ولذلك سأقتصر على ذكر القليل منها.

ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي بقدر كبير من العمل الممتاز دعما لأهداف الأمم المتحدة. ففي الشهور الأخيرة أقام أيضا محافل برلمانية بمناسبة الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وبطبيعة الحال فالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تشترك كثيرا في متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

وبوصفي عضوا في وفد المملكة المتحدة لدى الجمعية البرلمانية، ورئيسا للمجموعة الاشتراكية - وهي أكبر مجموعة سياسية في الجمعية - فلاني أرحب أيضا بمشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، الذي يضم ٤٤ بلدا، بعد انضمام البوسنة والهرسك في العام الماضي كما يضم كندا والمكسيك وعدة أعضاء آخرين في الأمم المتحدة من قارات أخرى، وأؤيد مشروع القرار.

لقد نشأ مجلس أوروبا والأمم المتحدة في مرحلة مماثلة من التاريخ. وكان لكليهما هدف واحد: وضع حد لبلاء الحرب. كما أن تأسيس الأمم المتحدة ألهم السياسة الذين ناضلوا من أجل جعل مجلس أوروبا واقعا. ولقد مر أكثر من خمسين عاما، ولا يزال مجلس أوروبا اليوم يعتبر الأمم المتحدة مصدرا للإلهام وخبرة عملية في تحقيق أهدافنا المشتركة. وتعزز المنظمتان بعضهما بعضا. وينظر مجلس أوروبا إلى الأمم المتحدة ليسترشد بها في منع الصراع العالمي وفي قضايا حقوق الإنسان. وفي المقابل، يعمل المجلس على دعم الأهداف والقيم العالمية للأمم المتحدة ودفعها إلى الأمام في كل أرجاء القارة الأوروبية.

ومن المؤسف أنه بالرغم من جهود الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وغيرهما، لا تزال الحروب والصراعات آفة

سبتمبر. وكان إسهام مجلس أوروبا الرئيسي هو تعزيز التعاون القانوني في محاربة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نقف بقوة في معارضتنا لعقوبة الإعدام في ظل هذه الظروف وفي ظل كل الظروف الأخرى.

ومجلس أوروبا لا يحرص شواغله في أوروبا. فنحن نهتم اهتماما كبيرا بالتطورات التي تحدث لدى جيراننا في الشرق وفيما بينهم، في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا، ومن خلال عمل مركز الشمال والجنوب في لشبونة، وكذلك في بقية أنحاء العالم.

وإنني واثق بأنه في الأشهر والسنوات القادمة سيواصل مجلس أوروبا العمل مع الأمم المتحدة على التصدي للتحديات التي نواجهها. فعمل مجلس أوروبا هو عمل الأمم المتحدة. وقيمنا هي قيم الأمم المتحدة. وأهدافنا هي أهداف الأمم المتحدة. وسنواصل في مجلس أوروبا التطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الدعم والإلهام. ونأمل أن تتمكن من إعطائها نفس الشيء في المقابل.

السيد توسكانو - اموريس (إكوادور) (تكلم بالأسبانية): لقد أنشئت المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ في بيئة دولية كانت تهيمن عليها المواجهة بين القطبين، سعت فيها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تحسين نفسيهما بمنظمة إقليمية حقيقية تقع تحت سيطرة وإدارة مقصورتين على بلدان المنطقة.

ولكي تضمن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لنفسيهما مشاركة نشطة ووجودا دوليا، كانت بحاجة شديدة إلى التأكيد على هويتها وشخصيتها وإلى إجراء تحليل انتقادي مستقل. كما كانت بحاجة إلى إقامة نظام دائم للتعاون الاقتصادي وللتفاعل مع الوكالات الدولية أو البلدان الثالثة أو مجموعات من البلدان الإقليمية، وإلى إنشاء هيئة

وكما يُظهر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اتسم العام الماضي بزيادة في التعاون بين مجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. والإسهام الأكبر لمجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان والسلام هو بالطبع صكوكه القانونية. وعندما نشارك في تعزيز الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإننا نغز في الوقت ذاته احترام الحقوق المحددة في الإعلان العالمي. واتفاقيتنا الإطارية لحماية الأقليات الوطنية هي صك ملزم قانونيا ويقوم على أساس المبادئ الثابتة في نص للأمم المتحدة.

وبالمثل، ما فتئ مجلس أوروبا نصيرا قويا للمحكمة الجنائية الدولية. فلقد صادقت أكثر من ٣٠ دولة من دولنا الأعضاء على نظام روما الأساسي، الذي دخل الآن حيز النفاذ. ويتعهد مجلس أوروبا بمواصلة العمل مع دوله الأعضاء من أجل المساعدة في تنفيذ هذا النظام الأساسي.

كما أننا نشيد بالخطوة الرامية إلى اعتماد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب. وتتطلع اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، التي هي أحد أهم أنشطة مجلس أوروبا، إلى العمل مع لجنة الأمم المتحدة الفرعية التي أقمناها نتيجة لاعتماد البروتوكول. ومن خلال أحد أنشطة مجلس أوروبا الهامة الأخرى، أي اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب، ما زال المجلس نشطا أيضا في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

إن لدينا مهمة مشتركة مع الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي. وهذه المهمة هي إلحاق الهزيمة بقوى الكراهية والتطرف، وهما النقيض لحقوق الإنسان، ويمكن أن يفضيا، كما رأينا، إلى إرهاب عشوائي. ولقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في الرد الدولي على أحداث ١١ أيلول/

ولذلك، يجب أن نسأل أنفسنا ما هو الطريق الذي ينبغي أن نسلكه في التصدي لهذه التحديات. لا يوجد جواب سهل لأنه، لسوء الحظ، لا يتوقف فقط على السعي الحثيث للبلدان لإيجاد طريق للتنمية، بل إنه يتوقف أيضا على الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو التي تملك الموارد المالية والتكنولوجية.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن استمرار عمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ضروري أكثر من أي وقت مضى، وكذلك تفاعلها مع محافل دولية أخرى للحوار والتضامن، لا سيما الأمم المتحدة. إن أحد أهداف المنظومة، كما قيل، تشجيع نظام مشاورات وتنسيق بغية تطوير مواقف واستراتيجيات إقليمية موحدة تجاه البلدان الأخرى والمحافل والوكالات الدولية، وتعزيز تكامل أمريكا اللاتينية أيضا. وفي هذا الصدد، لا بد من التعاون أيضا مع منظومة الأمم المتحدة، لأنها تضم وكالات متعددة الأطراف ذات أهداف متقاربة ومتكاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن سمات النظام العالمي الراهن افتقاره إلى حوار أكاديمي وسياسي بديل. وفي هذا المجال، هناك حاجة إلى تحسين نوعية تعاون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وزيادة حجم هذا التعاون، بغية تطوير آليات أفضل لتبادل المعلومات والحضور المتبادل في الاجتماعات والمساهمات المالية في أنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ولكن قبل كل شيء، تود إكوادور أن تجمع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدرتهما بغية إعادة تنشيط الحوار الأكاديمي والسياسي حول الحاجة الملحة لنظام عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر إنصافا، لأن الاضطراب الاجتماعي في منطقتنا يعكس عدم ارتياح للوضع العالمي الراهن وعدم تحمله، ويستدعي اتخاذ نهج بديلة فعالة للتغلب

توجيهية لمفاوضات مشتركة يُحتمل مشاركة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي فيها.

وعندما خرجت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى الوجود، شرعت في إقامة مثل هذا الحيز في المنطقة، لأنه ثبت أن الساحة الاقتصادية الدولية مناوئة لاحتياجات بلداننا. فالعلاقات الاقتصادية الدولية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، واتسمت بالاختلالات والتفاوتات التي أشارت إليها مرارا البلدان النامية في هذا المحفل ومحافل أخرى، قد شهدت تغييرات خلال الثمانينات والتسعينات. ومما يؤسف له أن تلك التغييرات لم تفض إلى تصحيح تلك الاختلالات؛ بل عززتها في نمط من التكتلات الاقتصادية والسياسية التي تركزت فيها قدرة صنع القرار في أيدي بضعة بلدان.

كل ذلك يشير إلى العقبان الخطيرة التي تواجهها منطقة أمريكا اللاتينية في التغلب على الفقر والتخلف الاقتصادي. إن الشروط التي تتضمنها سياسات تحقيق الاستقرار وبرامج التعديل الهيكلي تميل إلى إضعاف هيكل الدول المعنية، بينما يتم السعي إلى تحقيق الانفتاح الاقتصادي والتجاري في سوق دولية مثقلة بالحوار الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو.

بدأت الشروط والتعديلات الهيكلية التي فرضتها وكالات التمويل الدولية تضر بهيكلنا الاجتماعية والسياسية. وقد واجهت نظمنا الديمقراطية الإقليمية، ولا تزال تواجه أزمات اقتصادية شديدة وعويصة، بينما ازداد السخط الاجتماعي. وبفشل هذه المحاولات، فإن الحكم الديمقراطي في منطقتنا في حد ذاته يترنح بخطورة؛ ولا يمكن لهذا التدهور أن يستمر إلى ما لا نهاية، لأن خطر الانهيار خطر حقيقي.

الأفريقي في جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا، وهو موقف تفخر كينيا بإشراك نفسها فيه.

إننا نسلم بأن تنمية القارة الأفريقية ستوقف في نهاية المطاف على ملكية سياسات التنمية وعلى التزام قادة وشعوب أفريقيا. ويتوقع أن يتخذ التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أبعادا جديدة بعد أن أعلن رؤساء الدول والحكومات الأفارقة قيام الاتحاد الأفريقي في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان في جنوب أفريقيا. وقد أنعش هذا التطور الهام المنظمة مجددا، من حيث توجهها وهيكلها المؤسسي. وفضلا عن ذلك، فإن اعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي، دليل واضح على التزام وتصميم شعوبنا بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

نحن نرحب بالدعم الإيجابي الذي قدمه المجتمع الدولي لنيباد، ولا سيما اعتماد الجمعية العامة إعلان نيباد في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم نيباد.

لا يمكن تحقيق التنمية إلا في مناخ يتسم بالسلم والاستقرار والأمن. وقد أدى تصعيد الصراعات في أفريقيا إلى اضمحلال مكاسب التنمية التي تحققت على مدى السنين. وفي الأوقات الأخيرة، أصبح من الثابت أن حالات الصراع توفر مناخا مناسباً للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ولكبح تيار الفوضى، تساند كينيا دور الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن. ونرحب ترحيبا حارا بكل أشكال آليات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، لا سيما في مجال عمل بعثات السلام في أفريقيا. ويود وفدي أن يكرر القول إن كينيا

على الأزمات الهيكلية التي أضعفت، منذ الثمانينيات قدرات شعوبنا وقوضت رفاهيتها.

كما أن تكامل أعمال المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ووكالات منظومة الأمم المتحدة سيكون مهما في تأمين دعم مؤكد للتعاون الفني والاقتصادي بين البلدان النامية يكمل التعاون بين الشمال والجنوب، ولكنه ليس بديلا له. وهذا من شأنه أن يصل بالاستخدام الرشيد للموارد الناجمة عن التعاون وتأثيرها على جهود التنمية الوطنية إلى حد ما الأمثل.

وقد حدد مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠١٥ موعدا نهائيا للتغلب على الفقر. ومنذ أن أيدته الجمعية العامة، لم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة جدا في ذلك الاتجاه. وبناء على ذلك، من أولويات منظومة الأمم المتحدة بأسرها العمل بتعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية، بما فيها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، لتحقيق الأهداف التي حددت في قمة مونتييري وقمة جوهانسبرغ وتحقيق تطلعات جميع الشعوب إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، التي هي عنصر أساسي في بناء مجتمعات منتجة ومستعدة للتعايش بسلام في حياة هادئة وكريمة الآن وفي المستقبل.

السيد كيكايا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أبدأ بالإعراب لكم عن تقديري العميق على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها هذه الدورة.

ويود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/57/351 المقدم في إطار البند ٢٢ (م) من جدول الأعمال عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٤٨/٥٦، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي الحقيقة، كان اعتماد ذلك القرار على وجه الخصوص متمشيا مع تصميمنا الجماعي على تعزيز دور الاتحاد

أن توجّه انتباه المجتمع الدولي، وبالذات منظومة الأمم المتحدة، إلى الحاجة إلى تجهيز أفريقيا بآلية للاستجابة السريعة للكوارث في القارة، وخاصة فيما يتعلق بالتأهب للكوارث ومنعها وإدارتها. ونرى أن التضامن الدولي ضروري لمنع الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين، ونحث على تحسين تنسيق ورصد الجهود العالمية في التصدي لكامل طائفة الأزمات الإنسانية.

وتشعر كينيا بقلق عميق إزاء مشكلة توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل مفرط، وتكديسها وانتشارها بشكل غير مشروع. فهذه الأسلحة تهدد أمن البشر، وتعرق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والاستقرار السياسي. لذا، يتحتم على المجتمع العالمي، أن يتخذ خطوات حاسمة لتخفيف حدة هذه المشكلة. وتعاود كينيا التأكيد على التزامها بالعمل يدا بيد مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، من أجل اقتلاع هذه المشكلة من جذورها.

ولا تزال معظم البلدان الأفريقية تعد ضمن أفقر البلدان في العالم. فمن بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٣٤ بلداً على مستوى العالم، ينتمي ٢٩ بلداً إلى أفريقيا. وهذا يستدعي بذل جهود متضافرة لتصحيح الخلل. وتنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وغير ذلك من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، هو مفتاح التنمية المستدامة.

وما من شك في أن عملية العولمة والتحول السريع في البيئة الاقتصادية الدولية ساهما في تهميش أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونحن نناشد وكالات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر فعالية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي،

ستواصل المشاركة في مختلف عمليات حفظ السلام كلما طلب إليها ذلك.

ويرحب وفدي بجهود الأمم المتحدة في تشجيع السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن ندعم نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا نزال نثق في أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستعمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق سلام حقيقي في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

لقد كانت كينيا دائماً من الساعين إلى إحلال السلام في منطقتي البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وبخاصة في جنوب السودان وفي الصومال، انطلاقاً من اقتناعنا بأنه ما من تنمية مستدامة يمكن تحقيقها في جو تعكّر الحروب والصراعات. لذا، فإنني أناشد الأمم المتحدة أن تعبر دعمها للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بآليات الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، بغية تعزيز قدرتنا على منع نشوب الصراعات وإدارتها.

وكينيا تكرر التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في مجال تسوية الصراعات، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام. ومع ذلك، ينبغي زيادة تدعيم التعاون بين المنظمات الإقليمية - بما فيها الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.

ويبدو أن الحالات الإنسانية والحالات الطارئة في أفريقيا تسهم في تباطؤ الاستجابة المطلوبة من المجتمع الدولي. وما زالت كينيا تتحمل عبئاً ثقيلاً نتيجة لتدفق اللاجئين من البلدان المجاورة؛ ونحن نلتمس الدعم الدولي لتخفيف ذلك العبء. وهناك حاجة إلى أن تتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في بناء قدرة أفريقيا على تخفيف حدة الكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان. وتود كينيا

وبناء على مبادرة من برلمان جنوب أفريقيا، جمع الاتحاد البرلماني الدولي بين ٣٠٠ برلماني ينتمون إلى أكثر من ٥٠ بلداً، لاعتماد بيان برلماني، عُرض بعد ذلك على مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

وفي مجال السلام والأمن، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور ريادي في مكافحة الإرهاب. كما أدان الاتحاد بأشد العبارات، يوم ١١ أيلول/سبتمبر في مؤتمره السادس بعد المائة، الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة، واعتمد بعد ذلك قراراً دعا فيه الدول إلى التعاون في مكافحة الإرهاب ومنعه؛ كما دعا البرلمانات الوطنية إلى تعزيز اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب أو التصديق عليها.

إن إمارة أندورا التي تتمتع بتقليد برلماني عريق يرجع تاريخه إلى عام ١٤١٩، لا يسعها إلا الترحيب بحقيقة أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢/٥٧، دعت الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في أعمالها بصفة مراقب. فهذا سيساعد بلا شك في تعزيز التعاون بين المؤسستين.

(تكلمت بالإسبانية)

في الختام، أود أن أشكر ممثل شيلي الدائم ووفده، على ما بذلوه من جهد في صياغة مشروع القرار A/57/L.38، وفي إدارة المفاوضات المتعلقة به. وقد أبلغني وزير خارجية أندورا شخصياً أننا سنكون ضمن مقدمي مشروع القرار، وأنا سنتكلم في هذه الجلسة للتشديد على أهمية تعزيز التعاون بين الحكومات والبرلمانات على الساحة الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة. وفي أندورا، سنواصل دعم هذا التعاون بنشاط.

السيد سركسنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية):
تعرب ليتوانيا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

في تخفيف الأثر السلبي الناجم عن العولمة. وفي هذا الصدد، لا بد من تشجيع ودعم التكامل الإقليمي لتعزيز النمو الاقتصادي.

ويتفاءل وفد بلادي بأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ خطة تنمية أفريقيا والوفاء بأهداف إعلان الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتوفير المأوى، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

السيدة بيا كوميبا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية):
يسرني أن أتكلم بشأن البند ٢٢ (ح) من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٦/٤٦، وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/57/375)، ما فتئ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتعزز وينمو بإطراد. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد البرلماني في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الكبرى. كما أن البرلمانات الوطنية، إما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي أو لأنها كانت ممثلة في الوفود الوطنية، استطاعت أن تشارك في اتخاذ مقررات بشأن نصوص المؤتمرات، المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن.

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في إثراء الإعلانات التي اعتمدت، على سبيل المثال، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ. فأولاً، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تنظيم منتدى برلماني معني بالطفل، قام فيه ٢٥٠ برلمانيا من ٧٥ بلداً، باعتماد مجموعة من التوصيات والتدابير التي تستهدف حماية وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه. وبعد ذلك،

أن يتسع المجال القانوني لمجلس أوروبا لمشاركة أوسع نطاقا من مجرد مشاركة العضوية في المنظمة.

وتقدّر ليتوانيا تقديرا عظيما لإسهام مجلس أوروبا في العمل الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو الصياغة الناجحة لمشروع بروتوكول يعدّل الاتفاقية الأوروبية المعنية بقمع الإرهاب، التي اضطلعت بها المجموعة المتعددة التخصصات المعنية بالعمل الدولي لمناهضة الإرهاب. وفي نفس الوقت، من المهم أن نؤكد أن مجلس أوروبا قد صاغ واعتمد مجموعة المبادئ التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

وأثناء العقد الماضي اختفت عقوبة الإعدام من كثير من القوانين الجنائية الأوروبية. ولا شك أن فضلا كبيرا في هذا الشأن يعود إلى مجلس أوروبا. وهنا، أود أن أنوّه باعتماد البروتوكول رقم ١٣ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي فتح باب التوقيع عليه في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ في فيلنيوس. وتتيح هذه الوثيقة إلغاء عقوبة الإعدام في ظل جميع الظروف.

ويمكن للتعاون الإقليمي أن يسهم إسهاما أساسيا في ترسيخ الاستقرار والأمن، ويضطلع مجلس أوروبا بدور كبير في تعزيز التعاون الإقليمي، ومن ضمنه التعاون بين المنظمات الإقليمية ومختلف المبادرات والعمليات في أوروبا والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعتبر وفد بلدي أن إعلان فيلنيوس بشأن التعاون الإقليمي، المعتمد في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ هو وثيقة هامة جدا ترشد التعاون الإقليمي الذي يمكن أن يحتذى به في مناطق العالم الأخرى أيضا.

ولقد شهدنا هذا العام حدثا هاما، وهو دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ. وشهدنا كذلك انعقاد الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر الماضي. ونثني على دور مجلس

وأود، أولا، أن أتوجه بخالص الشكر إلى وفد مالطة، البلد الذي تولى مؤخرا واجبات رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا، على تقديمه مشروع القرار A/57/L.23، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. واسمحوا لي في الوقت ذاته، أن أعرب عن تقديرنا لوفد لكسمبرغ الذي أنجز عملا رائعا في إعداد مشروع القرار.

منذ عام ١٩٨٩، أخذ مجلس أوروبا يوسع عضويته بشكل ملحوظ، وأدمج فيه معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية؛ كما دّعم تلك البلدان في جهودها لتطبيق معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبانضمام البوسنة والمهرسك في تاريخ مبكر من هذا العام، يبلغ عدد أعضاء المنظمة ٤٤ دولة عضوا. وهناك حقيقة هامة أخرى في هذا الصدد، وهي أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ اتخذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارها رقم ٢٣٩ (٢٠٠٢) بدعوة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الانضمام عضوا كامل العضوية في المنظمة.

ولا يزال مجلس أوروبا المرجع الرئيسي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القارة الأوروبية. وبالتالي، ينبغي للدول الأعضاء في كل من هذه المنظمة الإقليمية والأمم المتحدة أن تدعم التعاون المستمر والمتزايد بين المنظمين، وبخاصة مكاتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ويحظى مجلس أوروبا بخبرة ضخمة في مجال التعليم والتدريب المتعلقين بحقوق الإنسان، وبخبرة تشريعية، فضلا عن الخبرة فيما يتعلق بصياغة الصكوك الدولية الملزمة قانونيا في مجالات حقوق الإنسان والقانون الجنائي والبيئة والثقافة والشؤون الاجتماعية. ومن المهم

وجهودها الذاتية، فضلا عن شراكة أفريقيا مع المجتمع الدولي، الذي يدعم هذه الجهود.

ولا يمكن الحفاظ على التقدم في مجال التنمية لمدة طويلة إلا إذا تحمّل المستفيدون من التنمية مسؤولية التصدي للتحديات. وبالتالي، يجب أن تبدأ الشعوب الأفريقية نفسها التنمية الأفريقية وقيادتها. ولكن في نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي، بوصفه شريكا على قدم المساواة، أن يحترم هذه الجهود ويدعمها بغية المساعدة على ضمان أن تؤتي ثمارها.

وتبرهن بلدان أفريقيا بوضوح على ملكيتها لعملية التنمية من خلال صياغة الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي. وتشيد اليابان، بل والمجتمع الدولي بأسره، إشادة كبيرة بهذه البلدان على هذه الجهود والمنجزات.

وأود أن أؤكد أنه منذ الآن ينبغي أن تدار جميع أنواع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا، على نحو يوائم تعزيز وتدعيم الملكية الأفريقية. وتشهد على عزم اليابان على بذل جميع الجهود اللازمة في هذا الصدد خططها، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث بشأن تنمية أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وعلى غرار قضايا التنمية، فإن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها يتطلبان كذلك جهودا ذاتية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتنوي اليابان أن تواصل دعم أنشطة الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال أيضا عن طريق تشجيع الاستخدام المناسب لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أسهمنا فيه مؤخرا بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

أوروبا في تيسير دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ واستعداده لتزويد الدول بالمساعدة اللازمة لكي تصبح من الدول الأطراف.

وختاما، أود أن أعرب عن اقتناعي بأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يوفر فرصا تبشّر بالخير. وإسهام مجلس أوروبا في مبادرات الأمم المتحدة المعنية بالحوار حول بناء السلام يمكن أن يكون بين مجالات التعاون المحتملة. وينبغي تشجيع تبادل المعلومات والآراء والممارسات الطيبة في المجالات التي تهم المنظمتين على أي مستوى. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتبادل الآراء حول مسائل الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يحدث سنويا في ستراسبورغ بمشاركة الخبراء من مختلف الدول.

وفي هذا الصدد أيضا، يجب تأكيد أهمية الاجتماعات الثلاثية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالتالي، نشجع بقوة اتخاذ نهج فعال وتعزيز التعاون بين جميع الوفود والأمانات في نيويورك وجنيف وستراسبورغ.

السيد هانيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): مهما أكدنا على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة في معالجة قضايا تحقيق التنمية الاقتصادية ومنع نشوب الصراعات، فلن نكون مغالين في ذلك.

لقد شهدنا هذا العام حدثا تاريخيا حقا، وهو إنشاء الاتحاد الأفريقي. وأود أولا أن أعلّق على التعاون بين تلك المنظمة الإقليمية والأمم المتحدة. وتشكّل مشاكل أفريقيا تحديات ضخمة، ليس للمنطقة نفسها فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. وبغية التصدي لهذه المشاكل، فإن اليابان تنادي باستمرار بأهمية امتلاك أفريقيا لمبادراتها

المنظمات من خلال التعاون فيما بينها إلى تقوية الأمم المتحدة في اضطلاعها بدورها الريادي والمركزي لتعزيز السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم.

وفي ضوء الأهمية المتكافئة التي تمثلها جميع المنظمات المعنية في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال، وبدون نية للتعسف، نود أن نركز اهتمامنا على البعض من تلك المنظمات. وفي البداية، أود أن أتناول الاتحاد الأفريقي.

أقل ما يمكن قوله في هذا الصدد، إن القارة الأفريقية تواجه تحديات هائلة. ففي المقام الأول، هناك التحديات السياسية. ولدى معالجة مقتضيات الديمقراطية والتصدي للتحديات الاجتماعية - تلك التحديات التي أحيانا ما تتخذ طابعا قريبا - تواجه القارة أيضا باستمرار صراعات وأزمات داخلية، يرتبط معظمها بمشكلات الانتقال إلى اللامركزية وممارسة الدولة لسلطاتها. وإن حل تلك الصراعات، إما من خلال الوسائل الوقائية أو عن طريق عمليات حفظ السلام، يتطلب مساعدة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن نشي على دور الأمم المتحدة في تهدئة كثير من الأزمات الإقليمية في أفريقيا. ومن المهم أيضا أن نلاحظ دعم الأمم المتحدة لعملية التحول الديمقراطي، وبالأخص في مجال تقديم المساعدة الانتخابية إلى البلدان الأفريقية.

أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية، فإن الاتحاد الأفريقي ينتظر الكثير من الأمم المتحدة في المساعدة على مكافحة الفقر وفقا للالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وسيبقى التعاون مع الأمم المتحدة أساسيا دائما، سواء فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أو تلافي الآثار السلبية للعولمة، أو بذل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالشواغل الاجتماعية والإنسانية، يدرك الاتحاد الأفريقي أن تسوية الآثار السلبية للأوبئة الرئيسية

وأود أن أعلّق بعد ذلك على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. ويود وفد بلدي أن يشيد بالأونرايل السناتور كانوج. أعياي، رئيس الدورة الحادية والأربعين للمنظمة، وبحكومة نيجيريا على الاستضافة الناجحة للاجتماع السنوي المتمر جدا للمنظمة في أبوجا في تموز/يوليه الماضي بوصفهما رئيسا للاجتماع. والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية منظمة إقليمية فريدة حقا، فهي تعزز التعاون القانوني الدولي وتطور الخبرات وتنشرها في مجال القانون الدولي عن طريق تنظيمها سنويا اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل تركز على القضايا الراهنة في مجال القانون الدولي قيد النظر في مختلف محافل الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، وتسهم في عملية تدوين القانون الدولي وتطويره. واليابان واثقة من أن العمل المتعلق بتدوين القانون الدولي سيتقدم تقدما كبيرا بتدعيم التفاعل بين المنظمة والأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أعلّق بإيجاز على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. نحن نعتقد أنه باتخاذ القرار ٣٢/٥٧، فإن الاتحاد، بسماته الفريدة كمنظمة عالمية تمثل البرلمان الوطنية، سيعزز تعزيزا كبيرا البعد البرلماني لأعمال الأمم المتحدة.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

إن النظر في البند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى"، يكتسي أهمية كبيرة في الوقت الذي أصبحت فيه مقتضيات العولمة تستلزم تكاملا رشيدا بين الأنشطة العالمية.

وبمثل هذا العدد الكبير من المؤسسات التي أبدت رغبتها في إقامة صلات تنظيمية مع الأمم المتحدة دليلا دامغا على حيوية منظماتنا، وضمانا أكيدا لنا نحن الأعضاء الموقعين. ويجدوننا الأمل في أن تؤدي جهود كل تلك

ونود أن نغتني هذه الفرصة لتهنئة مسؤولي بعثة المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، فهم القوة الدافعة وراء هذه السياسة الدينامية للتعاون.

وبالنظر إلى جدارة هذه المنظمة، فإننا على يقين من أن مشروع القرار A/57/L.29 سيعتمد بتوافق الآراء. وأود أن أحتتم ملاحظاتي في هذا الصدد بأن أذكركم بأن مؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول والحكومات للمنظمة الدولية للفرانكفونية سيعقد في بوركينافاسو في عام ٢٠٠٤.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى الاتحاد البرلماني الدولي. لعلكم تذكرون أنه طوال العامين الماضيين، كانت بوركينافاسو من بين البلدان التي نادى بقوة بضرورة منح مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة. وقد تحقق ذلك فعلا. وإننا واثقون من أن الخطوة الهامة التي اتخذناها للتو ستزيد من تعزيز التعاون بين المنظمتين.

وكما نعرف جميعا، فإن الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية التي تضم برلمانات الدول ذات السيادة. ويشير النظام الأساسي للاتحاد بوضوح شديد إلى أنه يتشاطر مع الأمم المتحدة مقاصدها. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الاتحاد يعمل، من خلال أنشطته، من أجل السلام والتعاون بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية التمثيلية. وتحقيقا لتلك الغايات، يشجع الاتحاد البرلماني الدولي الاتصالات والتنسيق وتبادل التجارب بين البرلمانات والبرلمانيين في شتى أنحاء العالم. كما أنه يعكف على بحث القضايا ذات الأهمية الوطنية معربا عن آرائه بشأن تلك القضايا بغية حفز البرلمانات الوطنية على تناولها لاحقا. ويسهم الاتحاد بذلك في تكييف الجهود الدولية لصالح قضية السلام. وتدرك الأمم المتحدة الدور الداعم للاتحاد في السعي إلى استتباب الأمن الدولي.

وبعد أن تعزز الاتحاد البرلماني الدولي بمركزه الجديد، سيكون بإمكانه الآن أن يستفيد من علاقته الخاصة مع الأمم

المتفشية في أفريقيا - خاصة فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز والملاريا - والعديد من المشاكل والقيود الاجتماعية - من قبيل المشاكل المرتبطة باللاجئين، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين مركز المرأة والطفل - تتطلب بالضرورة قيام شراكة مع الأمم المتحدة.

وفي ختام ملاحظاتي بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي، أود أن أعتني هذه الفرصة لتهنئة أعضاء بعثة المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الذين تقع على عاتقهم في المقام الأول مسؤولية التعاون بين الاتحاد والمنظمة. وأود أن أشد من أزرهم بشكل خاص، لأننا ندرك أنهم يعملون في ظل ظروف لا يحسدون عليها، لأنهم لا يتمتعون بمركز دبلوماسي.

ويعرب وفدي عن تضامنه مع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم الاتحاد الأفريقي. وليس لدينا شك في أن الجمعية ستمنح مشروع القرار A/57/L.39 دعمها الخالص والكبير.

أود الآن أن أنتقل إلى موضوع التعاون مع المنظمة الدولية للفرانكفونية. فقد أثبتت هذه المنظمة مصداقيتها بوصفها أداة ثقافية ولغوية في خدمة التعاون الدولي. ولئن كانت هذه المنظمة قد أنشئت باسمها الحالي قبل سنوات قلائل، إلا أنها تبدي دينامية وحيوية ملحوظتين منذ إنشائها، مع توسع مجالها وتنوع أنشطتها بشكل مستمر.

والأهم من ذلك، أن هذه المنظمة أصبحت الآن مشاركا رئيسيا في البحث عن السلام، وحل الأزمات، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ناهيك عن المساعدة التي تقدمها في مجال التدريب، وجهودها من أجل النهوض بحقوق الإنسان، في جملة أمور. لذا، فإن تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ولكل منهما نفس المقاصد والأهداف، يعد خطوة منطقية.

المناقشة. ونعتقد بأن من الملائم تماما معالجة القضايا المذكورة في إطار هذا البند في المستقبل على أساس مرة كل سنتين.

وتعرب استراليا عن سرورها لأنها إحدى مقدمي عدد من مشاريع القرارات المعروضة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك مشروع القرار عن التعاون مع منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي تكلم عنه سفير فيجي وأدلى ببيان مفصل بالنيابة عنا. وبصفتي أحد المندوبين الاستراليين البرلمانين العاملين طول الوقت لدى الجمعية العامة، أود أن أطرح عددا قليلا من الملاحظات عن مشروع قرار آخر، هو بالتحديد مشروع القرار عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في إطار البند ٢٢ (ح) من جدول الأعمال.

وبالرغم من تاريخ استراليا الطويل في ما يتصل بمشاركتها في الاتحاد البرلماني الدولي ودعمها له، أعرب المندوبون الاستراليون البرلمانيون لدى الجمعية العامة في الماضي عن توشي الحذر إزاء ضرورة تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي رسميا في الأمم المتحدة. ومرد ذلك إلى اعتقادنا بأن برلمانات البلدان الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي هي في الحقيقة قادرة على الإعلان عن آرائها من خلال حكوماتها المنتخبة وممثليها هنا في نيويورك. وبعد أن ذكرنا ذلك، نلاحظ بأن الجدل بصدد تأييد مشروع القرار قد لفت الانتباه إلى الطبيعة الخاصة للاتحاد البرلماني الدولي، مشيرا إلى مركزه الفريد بصفته هيئة مشتركة بين الدول وأكد على أن منح الاتحاد الحق في تعميم وثائق رسمية بدون أن تتحمل الأمم المتحدة تكلفتها لا يشكل سابقة لآخرين. ونعتقد بأن لهاتين النقطتين أهمية كبيرة. ففي الوقت الذي يحاول فيه الأمين العام ترشيد جدول الأعمال وعبء العمل في الأمم المتحدة، لسنا متأكدين من أن إضافة وثائق إلى قائمة الوثائق المحتملة التي لا بد من تجهيزها وفهمها، ولا سيما من قبل وفود أصغر، من شأنها أن تساعد بالضرورة في توحيد

المتحدة لصقل وتعزيز تعاونه مع المنظمة. وقد أرسى أساس ذلك التعاون بفضل اتفاق التعاون الموقع مع الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، الذي يحيط فيه الاتحاد علما بمسؤوليات الأمم المتحدة وفقا للميثاق ويلتزم بمواصلة دعم أنشطة المنظمة. كما أرسى أساس التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد من خلال تعزيز التعاون بين المنظمة والبرلمانات الوطنية حسبما طالب به رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، وأيضا من خلال تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي أقر بمقترحات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

ولكل الأسباب سالفة الذكر، تؤيد بوركينا فاسو مشروع القرار A/57/L.38 تأييدا كاملا. ونحن من مقدمي مشروع القرار، ولا يساورنا أي شك في أن الجمعية ستعتمده بتوافق الآراء.

ولا يسعني أن أحتتم هذا البيان بدون تهنئة مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي، وممثلي الاتحاد في نيويورك بصفة خاصة، على النتائج التي حققوها.

السيد سكوت (استراليا) (تكلم بالانكليزية):
يسرني أن أدلي باسم الوفد الاسترالي بكلمة موجزة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. إن تصنيف البنود الفرعية المجمعة في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال يدل بوضوح على الاتساع الكبير لشبكة التعاون والحوار بين الأمم المتحدة وكيانات إقليمية وكيانات أخرى. وتعرب استراليا عن امتنانها للنهج البناء الواضح في هذه التقارير وفي المداخلات التي قدمها آخرون من قبلي. ونشعر بالتشجيع أيضا لأن هذا البند يعد مثالا عمليا على جهود توحيد أعمال هذه الجمعية العامة دون الإضرار بمحتوى المسائل قيد

أما مجالات العمل الأخرى ذات الأولوية التي يقوم بها مجلس أوروبا بصدد مكافحة الإرهاب فتكامل وتعزز جهود الأمم المتحدة. ومنع تمويل الإرهاب مثال هام على ذلك. لقد حولت اللجنة المختارة للخبراء المعنيين بتقييم تدابير مضادة لغسيل الأموال التابعة لمجلس أوروبا بولاية إيلاء أولوية عليا لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات الخاصة التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تمويل الإرهاب. وتشمل أعمال هذه اللجنة القيام بزيارات إلى المواقع وعقد اجتماعات معنية بدراسات الرموز التي يناقش فيها الخبراء في المجالين المالي والقانوني الطرق السائدة لغسيل الأموال، والأخطار الناجمة عنها وتطوير تدابير فعالة لمكافحة غسيل الأموال. وفي الاجتماع الأخير المعني بدراسة الرموز الذي عقد في ليختنشتاين بناء على دعوة من حكومة ليختنشتاين، كانت تدابير مكافحة تمويل الإرهاب الموضوع الرئيسي. وشارك الرئيس بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة غسيل الأموال بصفته المتكلم الرئيسي. وأوضحت مساهمته الاحتمالات الكبيرة للأعمال التكميلية التي تقوم بها المنظمات في هذا المجال.

ودأبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كترتيب إقليمي في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على العمل عن كثب مع الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، ولا سيما فيما يتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب. وفي الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء المقرر عقده في بورتو، البرتغال، سيعتمد الوزراء ميثاقا بشأن منع ومكافحة الإرهاب يعترف بأهمية العمل الذي تطوره لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مما يؤكد من جديد التزام واستعداد الدول المشاركة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتعاون مع هذه اللجنة. ويسلم الميثاق بأن اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تشكل الإطار

وإصلاح العمليات الإدارية بالأمم المتحدة التي تؤيدها نحن وآخرون بقوة.

وبالرغم من ذلك، نشعر بالتشجيع إزاء التوصية التي تفيد بأن من المحتمل ألا يكون حجم الوثائق المعنية كبيرا، وبالدعم القوي جدا الذي أعرب عنه عدد كبير من مقدمي مشروع هذا القرار. ونفسر ذلك بأنه رغبة جماعية في تنفيذ هذا الترتيب الجديد بكفاءة بغية زيادة التعاون بين المنظمين. وعلى هذا الأساس انضمت استراليا إلى قائمة مقدمي مشروع هذا القرار.

السيد هوستون (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):
عندما اجتمعنا منذ عام مضى لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، كانت مكافحة الإرهاب هي الموضوع الرئيسي في جدول أعمالنا. واليوم، ما زال العمل الدولي ضد الإرهاب يمثل أولوية سياسية عليا في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وأيضا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويعد من أجل ذلك مجالا هاما تتسم فيه جهود التعاون والتكامل بالأهمية.

ونشيد بالمساهمة الهامة التي قدمها مجلس أوروبا باعتماده "مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب". وصممت هذه المبادئ التوجيهية لمساعدة الدول في إيجاد توازن بين متطلبات توفير حماية فعالة للمجتمع والحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهذا عمل يكمن أيضا في صميم أنشطة الأمم المتحدة. ونعرب عن سرورنا إذ نلاحظ أن اللجنة الثالثة قد اعتمدت من فورها في هذا الصباح بدون تصويت مشروع قرار عن "حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب" وأوصت الجمعية العامة باعتماده (A/C.3/57/L.61)؛ وبذلك تُكمل الجهود الحالية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

فيما بين أعضاء الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا وممثلين رفيعي المستوى للأمم المتحدة. ونعتقد بأن مثل هذه الاتصالات مفيدة بصفة خاصة فيما يتعلق بتقييم الحالة السياسية والقانونية في بلدان معينة.

الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا تقوم بدور هام في هذا الصدد، ويعزى ذلك إلى ولايتها لرصد امتثال الدول الأعضاء للتعهدات التي قطعتها عندما تنضم إلى المنظمة. وتتعلق تلك الالتزامات بحماية حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية وحماية حقوق الأقليات. وهذه الآلية في مجلس أوروبا تساعد إلى حد كبير في تعزيز المثل والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة أيضا.

لقد كانت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا هي أيضا التي دعت بشدة إلى وضع صك دولي يحظر إساءة استعمال الإنترنت لأغراض الدعاية العنصرية. وبالتالي، أدى الدور الجوهرى الذي تضطلع به الجمعية البرلمانية، باعتبارها قوة دافعة للمبادرات الجديدة، إلى تحقيق نتيجة ملموسة. واعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا في دورتها الأخيرة بروتوكولا إضافيا للاتفاقية المعنية بالجرائم الإلكترونية يتعلق بتجريم الأعمال التي تنطوي على طبيعة عنصرية أو كراهية للأجانب والتي ترتكب من خلال نظم الحواسيب. ويشكل هذا البروتوكول، وهو الأول من نوعه، عنصرا هاما لتابعة نتائج المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويقدم مثالا إضافيا عن المساهمة الملموسة التي يقدمها مجلس أوروبا للجهود الدولية التي تبذل تحت قيادة الأمم المتحدة.

السيدة نيشك (يوغوسلافيا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

القانوني الدولي الرئيسي للحرب ضد الإرهاب، ويؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تصبح أطرافا في أقرب وقت ممكن في كل الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ ذات الصلة بالإرهاب والصادرة عن الأمم المتحدة. وتبعا، أكدت لجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها، على أهمية دور المنظمات الإقليمية، من قبيل مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والصكوك القانونية ذات الصلة تحت رعايتهما.

وكما جاء في التقرير الذي أعده الأمين العام (A/57/225)، فإن مجلس أوروبا والمركز الدولي لمنع الجريمة يتقاسمان اهتماماتهما المشتركة في مجال مكافحة الجريمة الدولية المنظمة والاتجار غير المشروع والفساد والإرهاب في أوروبا. وإضافة إلى الخطوات الواعدة المتخذة بالفعل، فإننا نرحب بالاقترح الذي قدمه الأمين العام بزيادة تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات والتنسيق على نحو أفضل فيما يتصل بتسليم المساعدات. إن إنشاء آلية لتبادل المعلومات بناء على الطلب بشأن المساعدة التقنية فكرة ينبغي أن نزيد في تطويرها. ومن شأن آلية كهذه أن تقلل أخطار الازدواجية وتساعد في ضمان استخدام موارد المنظمين كليهما على نحو يتسم بالكفاءة والتركيز.

وفي مجال التهريب فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتعاون عن كثب مع المركز الدولي لمنع الجريمة. وسوف يضع اجتماع مجلس الوزراء المقرر عقده في بورتو خريطة طريق لتنسيق هذه الأنشطة في المستقبل.

ويقدم تقرير الأمين العام مجموعة زاخرة من المؤشرات على استمرار التعاون الوثيق بين المنظمين على صعيدي العمل والسياسة. وبما أن مجلس أوروبا له صفة فريدة وهي بعده البرلماني، نود أن نعرب عن ارتياحنا بأنه خلال هذه الفترة قيد الاستعراض حدث أيضا تبادل للآراء

الإعلام. وفي كل هذه المجالات، اضطلعت المنظمة بدور هائل في مساعدة بلادي في التغلب على تركة العويصة.

إن الرأي السائد والمعلن للجميع في أوساط المنظمة هو أن بعثة المنظمة في يوغوسلافيا تمثل نموذجا جديدا للبعثات في القرن الحادي والعشرين. فقد أنشئت البعثة بناء على دعوة من البلد المضيف مما يؤكد استعداد يوغوسلافيا للعمل معها ولقبول المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتنفيذ الإصلاحات بكفاءة.

وبما أن التعاون عملية ذات مسار مزدوج، فقد وجدنا أن إرساء العلاقة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة المنظمة على أساس الحوار والتبادل الكامل للمعلومات أمر مفيد بشكل خاص. وتتشاور البعثة بشكل نشط مع الوزارات المختصة، والخبراء المحليين، والمنظمات غير الحكومية بما يعود بالنفع على الجميع.

وثمة جزء مميز في أنشطة البعثة التي تتراوح بين تدريب الشرطة والمشاركة في عملية الانتخابات المحلية يتمثل في تدابير بناء الثقة في جنوب صربيا التي يجري تنفيذها بتعاون وثيق مع المركز التنسيقي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية صربيا. لقد تحقق تعاون مثالي بين الأمم المتحدة والمنظمة في هذا الجزء من بلادنا - وتعتبر النتائج التي أحرزت في هذا الصدد نموذجا للدعم المقدم لتحقيق استقرار الوضع الحالي المتسم بالهشاشة.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن تقديرنا لما تبديه المنظمة من مرونة وحرية من أداؤها للمهام المعقدة التي تضطلع بها في بلادي وفي منطقة جنوب شرق أوروبا ككل. ونتطلع إلى استمرار تعاوننا الشامل.

لقد قيل الكثير في مناقشات سابقة عن الحاجة إلى تنسيق أفضل بين شتى المنظمات الدولية وبعثاتها.

هناك قيم أساسية مشتركة قائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وهي تشمل الاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها. وما فتئت كل هذه المنظمات الثلاث المتعددة الأطراف تشارك لسنوات عديدة في جنوب شرق أوروبا، في عمليتي وضع المعايير وتنفيذ تلك القيم المشتركة. ونود أن نركز على دور هذه المنظمات من منظور تجربة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

تود حكومة بلادي أن تشدد على التعاون المثمر القائم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثتها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي يؤكد عدد من المشاريع والأنشطة التي أنجزت بنجاح. ونتيجة لهذا التعاون، ظلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشارك بنشاط في عمل هيئات وأجهزة تلك المنظمة وهي تواصل التعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية، وممثل المنظمة المعني بحرية وسائط الإعلام.

وتتولى بلادي حاليا رئاسة منتدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التعاون الأمني. وهي تشارك بنشاط في إعداد الوثائق للاجتماع القادم للمجلس الوزاري للمنظمة، مثل ميثاق المنظمة بشأن منع الإرهاب وقمعه.

لقد أنشئت بعثة المنظمة في يوغوسلافيا قبل قرابة عامين. وتتمثل ولاية تلك البعثة في تقديم المساعدة والخبرة إلى السلطات اليوغوسلافية على جميع المستويات وكذلك إلى كل المعنيين من منظمات وأفراد في مجالي الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات، وسيادة القانون، وعملية الانتقال الاقتصادي. ويشمل نطاق أنشطة البعثة إصلاح القضاء، والإدارة العامة، والشرطة، ووسائط

أن أصبح عضواً كامل العضوية قبل المناقشة المقبلة لهذا البند من جدول الأعمال في الجمعية العامة.

وفي الختام، أسمحوا لي بأن أقول إننا نرحب بكل الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا في مساعدة دول غرب البلقان في أن تصبح منطقة أخرى من مناطق أوروبا المتحدة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يتعلق هذا البيان الذي ألقاه باسم وفد باكستان بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. ومن حسن حظ باكستان أنها من الأعضاء المؤسسين لكلتي المنظمتين.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي واحدة من أكبر المنظمات الحكومية الدولية. فهي تضم ٥٦ دولة عضواً وأربع دول لها مركز المراقب تنتمي كلها إلى آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبما أن المنظمة تمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي فإنها دخلت عبر السنين في علاقة ببناء وتعاونية مع الأمم المتحدة مما يعزز الجهود المشتركة المبذولة من أجل تحقيق السلام والتنمية.

وقد سعت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى النهوض بتفهم وحوار أفضل بين مختلف الحضارات والثقافات، وفيما بينها. وقد اتخذت تدابير هامة في مجال رعاية السلام، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة التعصب العرقي أو العنصري، ومحاوله إنهاء أسباب الظلم وعدم الاستقرار، وهي أمور تهدد بصورة دائمة سلام العالم وأمنه.

وبعد الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، انضم العالم الإسلامي، تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى المجتمع الدولي في جهدها المشترك لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد كانت المنظمة واضحة تماماً في إدانتها للإرهاب. وقد أبرمت اتفاقيتها الخاصة بها من أجل التعامل

وقد حققت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاوناً رائعاً في كوسوفو وميتوهيا، حيث تشكل عناصر المنظمة الجزء الأساسي من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

ومع هذا، نود - كما فعلنا في مناسبات عديدة سابقة - أن نشدد على ضرورة التعاون بين بعثتي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودتين في بلادي - وهما بعثة المنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة المنظمة في كوسوفو وميتوهيا. ومن شأن هذا أن يمكن دونما شك من تحقيق نتائج أفضل في حماية الأقليات، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، وحسم مسألة الأشخاص المفقودين فضلاً عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ولنفس الأسباب يلزم أيضاً وجود تعاون قوي فيما بين بعثات المنظمة المنتشرة في جميع أنحاء جنوب شرق أوروبا.

وإذ أنتقل لأتناول بإيجاز مسألة مجلس أوروبا. فإن حكومة بلادي تود أن تعرب عن تقديرها للإسهام القيم الذي تقدمه هذه المنظمة للنهوض بمبادئ الأمم المتحدة في جنوب شرق أوروبا. ويحدث هذا ليس فقط لصالح هذه البلدان، بل أيضاً لصالح أمن تلك المنطقة، وبالتالي لصالح أمن أوروبا ككل.

وفي هذا السياق، نحن نقدر الدور الذي تقوم به بعثة مجلس أوروبا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب أيضاً بمشاركة المجلس في وضع مقترح من أجل تحقيق اللامركزية في كوسوفو وميتوهيا.

ومؤخراً، أوصت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بقبول انضمام يوغوسلافيا في هذه المنظمة. وقد وافقت بلادنا على سلسلة من الالتزامات التي تعلن فيها عن استعدادها لأن تواصل إصلاحاتها الديمقراطية في إطار مجلس أوروبا. وإذ نوشك على الانتهاء من هذه العملية فإننا نتوقع

نطاق التعاون بينهما وتنوعه من خلال تحديد مجالات جديدة.

وتتشرف باكستان برئاسة إحدى اللجنتين الرئيسيتين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ألا وهي اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون العلمي والتقني. وهذه اللجنة التي يقع مقرها في باكستان مسؤولة عن النهوض بالتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا فيما بين البلدان الإسلامية. وتستضيف باكستان أيضا الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

إن منظمة التعاون الاقتصادي منظمة إقليمية رئيسية أخرى تسعى لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء على أساس من احتياجاتها المشتركة وتماشيا مع التحديات على الساحة الاقتصادية العالمية. وقد تأسست المنظمة على أيدي باكستان وإيران وتركيا بوصفها المنظمة التي تخلف منظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية. وفي عام ١٩٩٢، اتسع نطاق العضوية ليشمل أفغانستان والبلدان الحديثة الإنشاء في آسيا الوسطى كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانيستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأيضاً أذربيجان.

وقد أدت المنظمة دورا مهما في تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي المتعدد الأطراف فيما بين دولها الأعضاء. وقد حددت أربعة مجالات ذات أولوية للتعاون الإقليمي المكثف - ألا وهي التجارة، والنقل والاتصالات والطاقة. وتبرز خطة ألما - آتا التمهيدية القائمة على تنفيذ المشاريع أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي تعلق أهمية كبيرة على تنمية البنية التحتية للنقل والاتصالات التي تربط فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وبينها وبين العالم الخارجي.

إن إبرام الاتفاقيات الهامين - اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي بشأن التجارة العابرة والاتفاق الإطاري للنقل العابر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي قد

مع هذه الآفة، وهذه الاتفاقية تشكل إطارا شاملا به تعريف واضح للإرهاب، وذلك مع التزامها بالمبدأ الأساسي في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير والاعتراف بشرعية النضال من أجل الحرية ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية. وتقدم اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي نموذجا مفيدا يجتدى في هذا الصدد.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يلخص التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والمنظمة أثناء العام الماضي في مجال الترويج لأهدافهما المشتركة من أجل السلام والأمن الدوليين والتنمية. ونرحب أيضا بالاتصالات والمشاورات الفعالة التي لا تزال المنظمتان تحتفظان بها عبر السنوات العديدة الماضية.

وما فتئت المنظمتان تتفاعلان بصورة منتظمة بشأن عدد من المسائل السياسية، منها كشمير، وأفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، والشرق الأوسط، وفلسطين. وما زال دور تكاتفهما وتصميمهما على الترويج للمفاوضات من أجل حل هذه الصراعات يلقيان دعما عالميا واسع النطاق.

وظل التعاون أيضا يزداد بين المنظمتين في عدد كبير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. ومما يثلج الصدر ملاحظة أنه قد عُقد اجتماع عام بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في وقت سابق من هذا العام في فيينا. وفي الوقت نفسه عُقد اجتماع آخر لمراكز تنسيق مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية ووحداتها المنتسبة والمتخصصة. وسيزيد هذا التفاعل الرسمي من تعزيز التعاون بين المنظمتين. ونحن نعتقد أنه ينبغي للجانبين مواصلة استعراض السبل والطرق لزيادة توسيع

ومن وجهة نظر جوهر موضوع اليوم، نؤمن إيماناً راسخاً بأن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عامل حاسم في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي. ولذلك، فلا يمكن المبالغة في أهمية قيام العلاقات السليمة فيما بينها وأيضاً أهمية المستوى الملائم من التفاهم والدعم المتبادل.

وتحيط أوكرانيا علماً مع الارتياح بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن بين الإنجازات الرئيسية، أود أن أذكر بادئ ذي بدء الإجراءات المتضافرة في مكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نرى أن ميثاق المنظمة بشأن مكافحة ومنع الإرهاب المزمع إقراره في الاجتماع الوزاري القادم للمنظمة في بورتو سيصبح إسهاماً محمداً آخر للمنظمة في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونعتقد أيضاً أنه يجب زيادة تدعيم الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمة من خلال الجهود المشتركة لوضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات على أساس من الاستخدام الواسع النطاق للدبلوماسية الوقائية وجهود بناء السلام.

ويؤيد بلدي جميع الخطوات البناءة المتخذة لرعاية التنسيق والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمة، بهدف إحلال السلام والاستقرار في الأماكن التي تواجهها تهديدات أمنية في منطقة المنظمة.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالتطورات الإيجابية في التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالارتياح لانخراطهما بشكل مطرد في عملية إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع وتعزيز سيادة القانون في جنوب شرق أوروبا. وستظل أوكرانيا، من جانبها مستعدة لزيادة إسهاماتها في هذه العملية الحيوية.

أعطى زحماً إضافياً للتوسع في التجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي.

وتغطي منطقة منظمة التعاون الاقتصادي أراضٍ تفوق مساحتها سبعة ملايين كيلومتر مربع ويبلغ تعداد سكانها قرابة ٣٠٠ مليون نسمة. والمنطقة بها موارد طبيعية هائلة ولدى الدول الأعضاء فيها إرادة سياسية للاستفادة من هذه الموارد من أجل المنفعة المتبادلة للجميع. ونظراً لعودة السلام إلى أفغانستان، يمكن أن تصير المنظمة ليس أداة لإعادة تعمير أفغانستان بعد الحرب فحسب، ولكن أيضاً لتطوير وتكامل اقتصادات هذه المنطقة التي تنوء بعبء الصراع في أفغانستان.

ولدى المنظمة بالفعل مخططات لتنمية البنية التحتية للنقل والاتصالات في المنطقة بأسرها، وتسهيلات التجارة والاستثمار، والأعمال المصرفية والتأمين، والثقافة والتعليم، والاستخدام الفعال للموارد الهائلة للطاقة في المنطقة. ونحن نتوقع من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تدعيم جهود المنظمة ودولها الأعضاء بغية تحقيق هذه المخططات، ليس لمصلحة المنطقة فحسب، ولكن أيضاً لمصلحة العالم بأسره.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا وثقتنا في أن يواصل تعاون الأمم المتحدة مع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي الازدهار من أجل المصلحة المشتركة للمنظمات المعنية. وستظل باكستان بوصفها عضواً تعزز عضويتها في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي منخرطة في عمل المنظمات الثلاث جميعاً.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذا النقاش المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية أخرى.

العام بوضوح أهمية تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والتقريب بين الشعوب عن طريق التفاهم المتبادل من أجل توطيد دعائم السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما أود أن أؤكد مجدداً أن أوكرانيا، التي يشارك شعبها منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية في قيمها وأهدافها وأولوياتها، على استعداد للانضمام كمراقب إلى أنشطة هذه المنظمة.

السيد بفانسيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية):

ترحب النمسا بهذه المناقشة المشتركة الثانية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وعدة منظمات إقليمية وغير إقليمية في إطار بند واحد لجدول الأعمال. وتود النمسا أن تشير إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأن تضيف ملاحظات موجزة قليلة نظراً للأهمية التي تعلقها النمسا على بعض المنظمات ومسؤولياتها الخاصة حيالها.

وقد شاركت النمسا بنشاط في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ بداية عملية لجنة الأمن والتعاون في أوروبا. ومما يشرفنا ونعتز به أن نستضيف هذه المنظمة التي أثبتت أنها من الجهات الفاعلة الهامة في مجال منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات المدنية والتأهيل بعد انتهاء الصراع. ويود وفدي أن يوجه الشكر للرئاسة البرتغالية على ما أبدته من التزام لا يعرف الكلال إزاء المنظمة هذا العام.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة شريكاً على صلة وثيقة في الجهود الرامية لتحقيق السلام والديمقراطية والرخاء. ولا بد لنا من أن نواصل تعزيز هذه العلاقة. فالمخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار اليوم قد بلغت من التعقيد والتباين درجة أنه لا يمكن لمؤسسة أو لبلد مكافحتها على انفراد بشكل فعال. ومن الأمثلة على التعاون الممتاز بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة الجهد المبذول في مكافحة الإرهاب. فقد اعتمدت منظمة

ويعلق بلدي أهمية خاصة على أنشطة واحدة من أقدم المنظمات، وهي الاتحاد البرلماني الدولي. وبعد أن استعرضنا التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة عبر الـ ١٢ شهراً الماضية، تقدر الإنجازات التي تحققت حتى الآن تقديراً كبيراً. ونأمل أن تعزز الدعوة التي قدمتها الجمعية العامة مؤخرًا إلى الاتحاد للمشاركة بصفة مراقب التعاون مع هذه المنظمة البرلمانية الدولية الهامة.

وشهد هذا العام الميلاد التاريخي لمنظمة إقليمية جديدة، هي الاتحاد الأفريقي، الذي اضطلع بحقوق ومسؤوليات منظمة الوحدة الأفريقية. وأود أن أكرر دعم أوكرانيا لأهداف الاتحاد الأفريقي في ضمان السلام والاستقرار والتنمية بشكل مستدام في القارة.

ونعلق أهمية كبرى على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في مجالات السلام والأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتنتي أوكرانيا ثناءً كثيراً على مواصلة الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بذل الجهود لتعزيز هذا التعاون.

وبينما يمضي الاتحاد الأفريقي قدماً في تنمية هياكله المؤسسية، من المهم أن ينشأ تنسيق فعال بين منظومة الأمم المتحدة وآليات الاتحاد الأفريقي الجديد. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص أيضاً لفعالية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولعلي أختتم بالإشادة بالدور الهام الذي تؤديه المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتوسيع نطاقه في مجالات السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أبرزت نتائج مؤتمر القمة التاسع للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر من هذا

كوسوفو في مجالات من قبيل التدريب القضائي والقانوني وإجراء الانتخابات وإعداد التشريعات، والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمتطلبات ما بعد الانضمام والأعمال التشريعية مع لجنة البندقية التابعة للمجلس، والجهود المبذولة في جورجيا بالاشتراك مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة فيها، لتحقيق أمور من بينها تطبيع الحالة في قطاع غالي ومن ثمّ تيسير عودة المشردين داخليا.

وتعرب النمسا عن تأييدها للأعمال الجاري الاضطلاع بها والتي يشترك فيها كل من مجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكلاهما يغطي مجالات يتناولها مجلس أوروبا على الصعيد الإقليمي. كما أن من دواعي سرورنا أن ننوه بالدور البناء الذي قام به مجلس أوروبا هذا العام، سواء قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ أو خلالهما. ولدي ثقة في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس أوروبا ستواصل دعمها للأمين العام كوفي عنان والأمين العام فالتير شفيمر في جهودهما المبذولة لتكثيف الحوار بين المنظمين.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أيضا أن أهنئ الاتحاد البرلماني الدولي لحصوله رسميا على مركز المراقب لدى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع. وتدعم النمسا بوصفها من مقدمي كل من القرار المتعلق بمركز المراقب في اللجنة السادسة والقرار الذي نحن بصددته في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، التعاون الخاص القائم بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. ذلك أن الجمعية العامة بإشراكها الاتحاد البرلماني الدولي في مناقشاتها ستبدي اعترافها بأصوات ممثلي شعوبنا المنتخبين ولن تفيد من مساهماتهم القيمة بشأن المسائل المطروحة فحسب، بل ستفيد من المشروعية الديمقراطية الإضافية المترتبة على ذلك.

الأمن والتعاون في أوروبا بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وثيقتين بعيدتي المدى لمنع الإرهاب ومكافحته، هما خطة عمل بوخارست وبرنامج عمل بيشكيك. وتتطلب كلتاها توثيق التفاعل بين أجهزة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا.

وبوصف النمسا مضيعة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة عن نجاح الأعمال التحضيرية لبدء نفاذ هذه المعاهدة. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا الشأن منذ تسلمت الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل أعمالها في مركز فيينا الدولي في عام ١٩٩٧، برئاسة أمينها التنفيذي فولفغانغ هوفمان. ويرهن عدد التوقيعات والتصديقات المثير للإعجاب على الدعم المتنامي لهذه المعاهدة، فقد وقعت عليها ١٦٦ دولة وأودعت ٩٧ دولة صك التصديق عليها.

ومما يدعو للأسف أن عدد الدول التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثابت عند ٣١ دولة. ولا بد من أن نكثف جهودنا لإقناع البلدان الضرورية بالتصديق على المعاهدة. وفي هذا الصدد، يشدد وفدي على أهمية المؤتمر الثالث لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٣. وسيمثل هذا المؤتمر فرصة سانحة لإظهار التزامنا إزاء هذه المعاهدة والتشديد على أهميتها في سياق عدم الانتشار النووي.

وتعرب النمسا عن تقديرها لارتفاع نوعية التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وينطبق هذا بصفة خاصة على أعمال كلا المنظمين على أرض الواقع، ويشمل في جملة أمور، التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

والحلقتان الأخيرتان ركزتا على الدروس العملية المستفادة في القوقاز وفي آسيا الوسطى، وعلى تحسين التعاون المؤسسي في المستقبل. وفي حلقة فيينا في ٢٠٠٣، نخطط لإلقاء نظرة أوثق على إمكانات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية في عمليات السلام. ونحن نأمل أن تواصل تلك الحلقات السنوية الإسهام إسهاما مفيدا في تحسين التعاون فيما بين المنظمات بما يعود بالنفع على المنظمات والدول الأعضاء بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

وبوصف النمسا من البلدان المضيفة للأمم المتحدة والمنظمات دولية وإقليمية أخرى مختلفة، فقد أكدت الحاجة الماسة إلى توثيق الحوار بين المنظمات في مرحلة وضع السياسات. وبالتالي وقد بدأت النمسا، بالاشتراك مع أكاديمية السلام الدولية في الحلقات الدراسية السنوية التي تعقد في فيينا، عملية لتحليل أشياء من بينها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، احتفل الاتحاد البرلماني الدولي والنمسا بذكرى مرور ٣٠ عاما على بدء حلقة فيينا الدراسية، وذلك بدورة تذكارية عنوانها "تقاسم الحيز السياسي في حفظ السلام: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، حالة أوروبا".